



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



325 ألف ليرة

تكاليف المعيشة

[12]

الافتتاحية

إنتاج

وإعادة إنتاج الحياة!

«وفقاً للمفهوم المادي عن التاريخ، يشكل إنتاج وتجديد إنتاج الحياة الفعلية العنصر الحاسم، في العملية التاريخية، في نهاية المطاف» كذلك يكتب أنجلوس في رسالته حول المادية التاريخية عام 1890 إلى يوسف بلوخ.

إن «إنتاج وتجديد إنتاج الحياة» في سورية، والذي سيتوقف عليه استمرارها اللاحق، يصطدم بجملة من المعوقات الضخمة، والتي إن لم تتم إزاحتها فإنها ستؤدي إلى خنق الحياة ومنع تجديدها، فاتحة الباب أمام مختلف أنواع المخاطر.

إن التكافل والتعاون بين الفساد الكبير وبين من يفرضون العقوبات الغربية، ليس التعاون بمعنى وجودهم معاً في موقع العداء للشعب السوري فقط، بل والتنسيق المتكامل بينهم الذي يغذون من خلاله فساد بعضهم البعض، هذا التعاون يشكل أحد أكبر التحديات التي تقف أمام إنتاج الحياة في سورية، وإن لم يجز التغلب على هذين المعيقين فإن عملية إعادة الإعمار التي يفترض بها أن تكون إعادة إنتاج للحياة، ستتحول إلى خنق نهائي لها يكرس الوصول إلى وضع الدولة الفاشلة، هذا إن بقي الحديث في حينه عن دولة واحدة فاشلة!

إن استمرار «التوجه غرباً» في التجارة الخارجية، وعبر الأبواب الخلفية والأمامية، ورغم العقوبات، ومن خلاله في بعض الأحيان، وكذلك استمرار تعطيل التوجه شرقاً بالمعنى الاقتصادي، ينسجم بشكل كامل مع ما نراه على الأرض من تعميق مطرد لسياسات الليبرالية الاقتصادية، بما تعنيه من انسحاب إضافي للدولة من السوق لمصلحة احتكارات الفاسدين الكبار في قطاعات لا تزداد وتتنوع، وبما تعنيه من غياب أية محاسبة، ومن استثمارات عقارية وسياحية وخدمية لا تأتي على حساب الاستثمار في الصناعة والزراعة فحسب، بل وتبدو في معظمها استثمارات وهمية بالكامل، بالإضافة إلى الهجوم العنيف على ما تبقى من مكتسبات الطبقات المنتجة الأكثر فقراً وتهميشاً، وخاصة ما نشهده من هجوم على حقوق العمال.

إن رفع العقوبات الغربية بات مطلباً ملحاً، ولكن عدا عن أن تحقيقه ليس قريباً بالضرورة، فإنه حتى ولو تحقق ابتداءً من الغد فإنه لن يكفي لحل المشكلات العميقة ولا لوضع أساس كافٍ لإعادة إنتاج الحياة؛ إذ ما دام الفساد الكبير ينهش الشعب السوري والاقتصاد السوري، فإنه لن يسمح بأي تراكم يبني عليه إنتاج جديد، بل سيستمر في التهام ما تبقى من تراكم سابق وصولاً إلى وقف كامل لأي إنتاج حقيقي.

إن البدء السريع في تغيير البنية السياسية في سورية، وعبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 وعبر المدخل الدستوري، هو الطريق الوحيد للحفاظ على ما تبقى من حياة في سورية، وإعادة إنتاج الحياة، وهو الطريق لوضع أساس صحيح لعملية إعادة الإعمار.

إن إعادة الإعمار ذاتها، هي فرصة تاريخية لخلق نموذج اقتصادي-اجتماعي وسياسي جديد، نموذج يقوم على أعمق عدالة اجتماعية وأعلى نمو، نموذج من هكذا طراز هو الباب الوحيد الذي يمكن لسورية أن تلج منه إلى المستقبل، موحدة وقوية وسيدة ومستقلة!

شؤون اقتصادية



استيراد المازوت..
ماذا نستنتج؟

13

شؤون محلية



السوريون
في كردستان العراق

09

ملف «سورية 2019»



الجولان
و«صفحة القرن»

07

شؤون عمالية



هل قانون العمل
«دستوري»؟

02

هل يتوافق قانون العمل مع الدستور؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الصناعة في دوامة الخطط

القطاع العام والخاص الصناعي يعيش في دوامة المشاريع والخطط الإصلاحية، ليس الآن فقط، بل ما قبل الأزمة، حيث طرحت الكثير من المشاريع الإصلاحية لهذا القطاع الهام والحيوي، والذي كان من الممكن أن يكون الرافعة الحقيقية للاقتصاد الوطني كونه يعتمد في معظم صناعاته على مواد محلية ومتوفرة، وخاصة قطاع النسيج، وقطاع الصناعات الغذائية، ولكن تلك المشاريع الإصلاحية التي رسمت له كانت تذهب مع كل وزارة أو وزير يذهب، لتحل مكانها مشاريع ودراسات جديدة تبقى قيد التداول إلى أن يبين طرح بدائل أخرى لها. مؤخراً، جاء على موقع رئاسة الوزراء ثلاثة أخبار عن المهمات والتوجهات التي ستقوم بها وزارة الصناعة من أجل الإقلاع بالعملية الإنتاجية والحكومة تقوم بدعم تلك التوجهات باعتبار وزارة الصناعة تتبناها، أي: على مسؤوليتها من حيث التمويل والنتائج والتوجهات، هي:

الأول: استثمار القائم من خطوط الإنتاج وإجراء صيانات تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية.

الثاني: تصريف المخازين المتركة وتوفير رأس المال المطلوب وإعادة تدويره بما يخدم الاتجاه الثالث.

الثالث: إعادة تأهيل بعض الخطوط الإنتاجية والخطوط الإنتاجية المتوقفة منذ سنوات.

الاتجاهات المعلنة لوزارة الصناعة في الإقلاع بالعملية الإنتاجية لم تات على ذكر عوامل مهمة في عملية التحضير المزمع إجراؤها، وهي: العنصر البشري الذي سيقوم بهذه المهمة، حيث تجمع التقارير على أن العمر الوسطي للعمال في قطاع الدولة يتراوح بين الخامسة والأربعين والخمسين عاماً، أي: أن هذا القطاع يفقد للدماء الجديدة والخبرة التي ستقوم بهذه المهمة، خاصة وأن الأجر المقررة ليست مشجعة على الإطلاق، وليست عامل جذب تعوض عن الخسائر الكبيرة التي مني قطاع الدولة الصناعي بها خلال الأزمة، هذا أولاً. وثانياً: قضية المخازين المتركة والتي حسب المعلن بالخطة ستكون الركيزة المالية التي ستعتمد عليها وزارة الصناعة في إنجاز بقية خطتها، ولا ندري إن كانت المبالغ تلك كافية، والحكومة أين دورها في الدعم المالي المطلوب في عملية إعادة دوران عجلة الإنتاج؟

إن أية خطة تطرحها وزارة الصناعة ستصطدم بكثير من المعوقات، وأهمها هي: موقف الحكومة من اعتبار الصناعة والزراعة قاطرة للنمو في الاقتصاد السوري، أم أن الاقتصاد الربيعي القائم على الربح السريع وعلى السمسة والكسيونات والمضاربات العقارية والمصرفية ومشاريع الطبقة المخملية هي قاطرة النمو، هذا ما سيحدد هل ستنتج وزارة الصناعة في خطتها أم لا؟

■ ادبي خالد

فقد نص الدستور في المادة الثالثة عشر على الأسس التي يجب أن يبنى عليها الاقتصاد الوطني: يقوم الاقتصاد الوطني على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى زيادة الدخل الوطني، وتطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل.

يقصد المشرع هنا: أن هدف التنمية الاقتصادية هو رفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وليس فقط وضع هدف وحيد وهو التنمية الاقتصادية، والتي عادة ما تكون على حساب معيشة المواطنين وعلى حساب الطبقة العاملة، وعلى قوانين العمل أن يكون هدفها تطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة العامل، لا أن تكون مشرعة لحماية مصالح أرباب العمل، ومعلقة لعملية الإنتاج، كما باتت القوانين الحالية.

2- تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية احتياجات الأساسية للمجتمع والأفراد، عبر تحقيق نمو اقتصادي، وعدالة اجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

حدد المشرع هدفاً واضحاً للسياسة الاقتصادية، وهو: تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مع اعتماد مبدأ تحقيق نمو اقتصادي مع العدالة الاجتماعية، والسياسة الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة تتجاهل هذه المادة حيث تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي

على حساب الطبقة العاملة مع غياب كامل لأية عدالة اجتماعية، حيث يجري تحميل وزر الأزمة للطبقة العاملة وعموم الفقراء، عبر تسويق ومماطلة في مطالبهم ورفع الدعم عنهم، بينما يتم دعم طبقة التجار والمستثمرين فقط.

3- تكفل الدولة حماية المنتجين والمستهلكين..... وتعمل على تطوير الطاقات البشرية، وتحمي قوة العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني.

ألزم المشرع الدولة بحماية المنتجين والمستهلكين وحماية قوة العمل «أي: العمال» والعمل على تطوير طاقتهم بما يخدم الاقتصاد الوطني، وقد أصبحت المواد التي تنص على التسريح التعسفي من العمل في قوانين العمل غير دستورية، وجديرة بالغائها لمخالفتها الدستور الذي نص على حماية قوة العمل لا على التفريط بها وبحقوقها.

ونص الدستور في المادة الأربعين على حق العمل وقد جاء فيها ما يلي:

العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال.

الدستور نص قبل شيء على أن العمل حق قبل أن يكون واجباً على المواطن، وألزم الدولة على توفيره لجميع المواطنين، وأحال إلى القانون تنظيم شروط وحقوق العمل، ولكن بشرط أن تراعي هذه القوانين الدستور نصاً وروحاً، لأنه يعتبر القانون الأسمى في الدولة. لكل عامل أجر عادل حسب نوعية

العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات المعيشة وتغيرها. لكل عامل أجر عادل يضمن متطلبات المعيشة وتغيرها وأن يراعي ارتفاع الأسعار ويتناسب معها طرماً.

أي: أن المشرع ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار وهناك اليوم هوة كبيرة بين مستوى الأجور والأسعار حسب «تصريح المكتب المركزي للإحصاء» وبالتالي ربط الأجور بالإنتاج كما يسوق له البعض في الحكومة منذ فترة يتعارض والدستور.

تفعيل اللجنة الوطنية لتحديد الأجور وتعديل عضويتها بحيث تكون ثلاثية بين منظمات أرباب العمل، والعمال، والحكومة، وتصدر قراراتها بالتوافق.

تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال. هل يتم العمل بهذه القاعدة الدستورية في قوانين العمل؟

المادة الرابعة والأربعون

للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر السلمي والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق.

الدستور أعطى الطبقة العاملة حقها في الاحتجاج على ظروف عملها من خلال الإضراب السلمي، وأحال إلى القانون تنظيم ممارسة هذا الحق وليس إلغاءه، وبما أن القانون رقم 17/ لم يشر إلى هذا الحق لأنه لم يكن منصوصاً عليه بالدستور السابق، لذلك لا بد من تنظيم ممارسة هذا الحق في القانون الجديد، وإلغاء جميع

النصوص التي تحرم تنظيم أية اجتماعات تحصل داخل أماكن العمل، ولا بد من تلافي هذا العيب في المشروع الجديد، والنص صراحة على حق الإضراب.

المادة الحادية والخمسون

حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون، وتكفل الدولة المساعدة القضائية لغير القادرين وفقاً للقانون.

يعتبر حق التقاضي من أهم الحقوق الدستورية للمواطن، ومن هنا يجب إيجاد حل للمواد المتعلقة بعمل المحكمة العمالية والتي تعد ظالمة بالنسبة للعمال، بسبب نفوذ أرباب العمل، وبسبب نصوص قانون العمل نفسها التي تقف في صف رب العمل، لدرجة أنه يحق لرب العمل رفض قرارات المحكمة العمالية وتسريح العامل من عمله، عدا عن بقاء القضايا العمالية لسنين في المحاكم دون أن تفصل بها، وهو ما يضيع حقوق العمال.

مهلة ثلاث سنوات

الدستور الجديد نص أيضاً في المادة الثالثة والخمسين بعد المائة على أنه: «تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إقرار هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يتوافق مع أحكامه، على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية»، ولكن ومع مرور ثلاث سنوات على انتهاء المهلة الدستورية، لم يتم لغاية الآن تعديل أية قوانين، وخصوصاً ما يتعلق منها بمستوى معيشة المواطن والأجور والعدالة الاجتماعية.

الشؤون الاجتماعية والعمل.. ترد



العمل رقم 17/ لسنة 2010، هل هي اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أم هي الاتفاقيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي؟

وبشأن هذه الملاحظة نبين أنه: بالتأكيد هي اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجر رقم 100 لسنة 1949 والحد الأدنى للأجور رقم 131 لسنة 1970، والغاء التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 111/ لسنة 1958، واتفاقية العمل الدولية رقم 95/ لسنة 1949 المتعلقة بحماية الأجر وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

مع العرض بأن الاتحاد العام لنقابات العمال قد شارك في أعمال لجنة تعديل قانون العمل ووافق عليها دون أي تحفظ. ويجدر التنويه: «أننا نرحب بأية آراء بناءاً للتعدلات كون القانون مدرجاً على موقع الوزارة للتشاركية بالرأي قبل استكمال أسباب صدوره».

مفهوم وسياسة التكامل بين قانون العمل والتأمينات الاجتماعية بعدم حرمانهم من الحماية الاجتماعية والقانونية في قانون العمل بحيث يتيح النقص منح العامل، الذي تنطبق عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية بالاستفادة من مكافآت نهاية الخدمة وفق مشروع التعديل المقترح لقانون العمل وأن ما أثاره كاتب المقال حيال هذه الملاحظات يختلف تماماً مع القانون والواقع من حيث النص القانوني، ومن حيث الشكل، والمضمون، وأطراف العلاقة العمالية.

مع العرض بأن قانون التأمينات قانون خاص واجب العمل به ودون سواه بخصوص الاشتراك عن العمال المشمولين بأحكامه بالتأمينات الاجتماعية.

الملاحظة الخامسة

التساؤل حول تحديد الاتفاقيات التي راعاها مشروع تعديل قانون

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتفتح الباب لأصحاب العمل بالتهرب من تسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية.

وبشأن هذه الملاحظة نبين الآتي: نصت فقرة «أ» من المادة 16/ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لسنة 1959 وتعديلاته على: التأمين في المؤسسة الزامي بالسنة لأصحاب العمل والعمال، ولا يجوز تحميل المؤمن عليه، أي: نصيب من نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص.

أما ما ورد بخصوص تعديل المادة 63/ من مشروع تعديل قانون العمل رقم 17/ وعلية فإن التعديل المقترح لا يضرب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ويوفر الحماية القانونية للعمال غير المشمولين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية أو الذين لا تنطبق عليهم أحكام قانون العمل، بإعطائهم مكافآت نهاية خدمة مقدارها أجر...، وهذا يندرج ضمن

تعريف الأجر بحيث يشمل متمات وملحقات الأجر بما يتوافق مع تعريف الأجر القانون في المدني السوري واتفاقية العمل الدولية رقم 95/ لسنة 1949، مصدقة من سورية ومواد أخرى تتعلق بتوسيع نطاق تطبيق قانون العمل ليشمل العاملين في المناطق الحرة والصناعية والجمعيات الأهلية، ومنح تعويض للعامل عن الزمن الإضافي الذي يستغرقه عند نقل مكان عمله مسافة أكثر من «50» كم بناءً على رغبة صاحب العمل «المادة 52/ج».

ضبط إنهاء عقد العمل غير المحدد للمدة المادة 56/ وكذلك حماية العامل عند تقديم الاستقالة، ومنح مكافأة الخدمة للعامل غير المشمول بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المادة «63/»، ومنح زيادة الأجر بنسبة 9% مرة كل سنتين وغيرها من الأحكام.

النوع الثالث: تتعلق بتعديل مقدار الغرامات ورفعها بما يحقق تحقيق الردع العام والخاص بحق أصحاب المخالفين لأحكام القانون ويؤمن نفاذ تطبيق القانون، وكذلك توفير موارد إضافية لخزينة الدولة.

الملاحظة الثالثة

إن التعديلات المقترحة على مشروع القانون لا تحافظ على حقوق العامل وتوفير فرص العمل. وبشأن هذه الملاحظة نبين الآتي: لم يتضح لنا ولم يشير كاتب المقال إلى المواد التي تضمنها مشروع القانون وفيها مساس بحقوق العمال أو لا تساعد على توفير فرص العمل وبراينا ومن حيث المبدأ أن قانون العمل رقم 17/ لسنة 2010 يحافظ على حقوق العمال ويساعد في توفير فرص العمل بما تضمنه من أحكام قانونية تساهم في توفير فرص العمل.

الملاحظة الرابعة

إن التعديلات المقترحة تضرب

السادة صحيفة قاسيون المحترمون إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم الموقرة بالعدد 905/ تاريخ 2019/3/18، تحت عنوان «نريد قانوناً دستورياً لا عصرياً». نبين لكم الآتي:

الملاحظة الأولى

نريد قانوناً دستورياً لا عصرياً: بشأن هذه الملاحظة سبق أن عرض مشروع قانون العمل رقم 17/ لسنة 2010 عند عرضه على مجلس الشعب للجنة الدستورية قبل إقراره من اللجنة الدستورية في مجلس الشعب، وأكدت اللجنة المذكورة دستورية هذا المشروع وتوافقته مع دستور الجمهورية العربية السورية في حينه، ومن ثم تم إقراره من قبل مجلس الشعب والذي صدر مؤخراً بالقانون رقم 17/ لسنة 2010 ومن السابق لأوانه الطعن بدستورية مشروع تعديل قانون العمل رقم 17/ لسنة 2010 كونه ما زال قيد الدراسة والمناقشة لدى اللجان المختصة في مجلس الوزراء، وإن صاحب الاختصاص بالطعن بدستورية مشروع التعديل من عدمه هي اللجنة الدستورية في مجلس الشعب عند إحالته إليها إقراره من مجلس الوزراء أصولاً لاستكمال أسباب صدوره.

الملاحظة الثانية

إن التعديلات المقترحة على قانون لم تقدم أي جديد سوى بعض الحقوق الصغيرة والتي لم يلاحظها أحد: إن التعديلات المقترحة في مشروع القانون تتناول ثلاثة أنواع من التعديلات: النوع الأول: تعديلات تقنية قانونية ولا يشترط فيها أن تتناول حقوقاً كبيرة أم صغيرة. النوع الثاني: تعديلات تتعلق بالحقوق العمالية، منها: تعديل

جريدة قاسيون بدورها تعقب



مع الملاحظة، أن مشروع تعديل قانون العمل رقم 17/ لم ينشر على موقع الوزارة للتشاركية، أو تم نشره وسحب بعد ذلك، وملاحظتنا اقتصر على ما نشر من هذه التعديلات في وسائل الإعلام.

لمنظمات العمال مقابل 9 أصوات لأرباب العمل بالطرفين». ونتمنى أن تأخذ بعين الاعتبار اتفاقية منظمة العمل رقم 87 المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية التي وقعت وصادقت عليها سورية.

يلتزمون بتسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية أو يقومون بتسجيلهم بالحد الأدنى من الأجر فكيف ستلزم الجهات المختصة أرباب العمل بدفع مكافأة نهاية الخدمة للعامل؟ ما هو عنصر الالتزام هنا؟

الملاحظة الخامسة

حول تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية فلم نر التزام القانون بهذه الاتفاقيات على أرض الواقع، على سبيل المثال: الاتفاقية رقم 131 لعام 1970 المتعلقة بالحد الأدنى للأجر فلم نر أي دور للجنة الوطنية للأجور التي نص على تشكيلها القانون رقم 17/ رغم الارتفاع الهائل في مستوى الأسعار، وانخفاض قيمة الليرة السورية، وطريقة تشكيلها مخالفة للاتفاقيات الدولية « صوت واحد

التعديل أولى من التعديلات التقنية.

الملاحظة الثالثة

والمترتبة بعدم وضوح المواد التي لا تحافظ على حقوق العمال فيكفي الإشارة إلى المواد 64/65 من القانون والتي شرعت التسريح التعسفي وأطاحت بحقوق العمال في القانون، والتي أبقي عليها مشروع القانون دون تعديل.

الملاحظة الرابعة

حول اتباع مفهوم التكامل بين قانون العمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وحق الاستفادة من تعويض نهاية الخدمة للعمال غير المشمولين بأحكام العمل، أولاً: يمكن تدارك هذا الأمر بأن يشمل قانون العمل جميع العمال بأجر بغض النظر عن طبيعة العمل. ثانياً: إذا كان أرباب العمل لا

شكراً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على اهتمامها ومتابعتها لملاحظتنا على مشروع تعديل قانون العمل، ولا بد من توضيح بعض النقاط الأساسية:

بشأن الملاحظة الأولى

والتي تتعلق بأن القانون رقم 17/ لعام 2010 صدر بعد إقراره من قبل اللجنة الدستورية في مجلس الشعب عام 2010 فنحن لم نقصد تعارض القانون مع الدستور السابق بل مع الدستور الحالي، أما بشأن صاحب الاختصاص بالطعن بدستورية مشروع القانون، فنحن لم نقدم طعناً للمحكمة الدستورية بل نبدي ملاحظتنا على مشروع القانون فقط.

الملاحظة الثانية

والتي تناولت بأن التعديلات تقنية ولا يشترط بها أن تتناول حقوقاً كبيرة أو صغيرة فنحن نستند إلى الدستور السوري الذي أعطى مهلة 3 سنوات لتعديل القوانين بما يتوافق والدستور، ولم يجر تعديل قوانين العمل حتى تاريخه، فهذا

تنمية المنطقة الجنوبية.. بلا عمال!



مشروع تنمية المنطقة الجنوبية في السويداء طور 32 ألف دونم من أراضي جبل السويداء الوعرة وحولها إلى بساتين تفاح، ومنح الفلاحين مستوى معيشياً أفضل، وحقق للدولة فوائد اقتصادية جمة.

■ مراسل قاسيون

حيث نفذ هذا المشروع عام 2018 تطوير واستصلاح 2000 دونم في قرى ريف السويداء ذات التضاريس الجبلية الوعرة، مثل: قرى «المشنف» «سهوة الخضر» و«ظهر الجبل» وقد أصبحت هذه الأراضي الآن صالحة للزراعة وبيدو أن كل ما قدمه هذا المشروع لم يشفع له ليبقى حاضراً على ساحة المحافظة إذ يعاني حالياً من سكرة الموت والتوقف، ويلفظ أنفاسه الأخيرة بسبب الزيغ الدائم بعدد العمال الذي تراجع من 160 عاملاً إلى 90 عاملاً فقط، دون أن يتم تعويض النقص الحاصل ورفد المشروع بعمال جدد من قبل وزارة الزراعة لضمان استمراريته مع كل ما يقدم من خدمات لأهالي محافظة السويداء، ويضاف إلى ذلك قدم الآليات التي يتجاوز عددها 13 آلية ثقيلة في مواقع العمل، تتوزع بين الترسكات والبلدوزرات والآليات ثقيلة أخرى، ولم يتم تحديث هذه الآليات منذ عام 2000 ويقدر العمر الإنتاجي الفعلي لـ 10 آلاف ساعة عمل ولغاية هذا التاريخ قد عملت كل آلية أكثر من 16 ألف ساعة عمل، وبالتالي هي بحاجة لإصلاح وصيانة بشكل يومي في ورشة الصيانة والإصلاح الموجودة في مشروع تنمية المنطقة الجنوبية، التي يتواجد فيها سبعة فنيين بين ميكانيكي ومشحم وعدد العمال الفعلي وليس الورقي عاملاً أثنان فقط، يقومان بكل أعمال الورشة المتنوعة كون العمال الخمسة الباقين يعانون من أمراض مزمنة، مثل: أمراض الديسك والعمود الفقري والقلب والشرابين. ويذكر أن عدد عمال الورشة سابقاً كان 25 عاملاً فنياً،

الزراعة كما يؤكد العمال والقائمون على هذا المشروع. قاسيون، بدورها تضم صوتها لصوت عمال مشروع تنمية المنطقة الجنوبية في السويداء، وتطالب وزارة الزراعة لتلبية مطالب العمال بالسرعة القصوى، وإقرار مسابقة خاصة بفرع السويداء للتنمية الزراعية، واستثناء المتقدمين من شرط الحصول على شهادة التعليم الأساسي، كون الفرع بحاجة ماسة لخبرات اليد العاملة الشابة في مجال الميكانيك لرفد الورشة الفنية للصيانة والإصلاح التي تعد عصب العمل في هذا المشروع الراجح والمنتج، بما لديه من جبهات عمل جديدة فعالية وليست ورقية، وخطته لهذا العام لن تقل عن خطة العام الماضي المنجزة في حال تعيين عمال جدد يمتلكون الخبرة الفنية اللازمة، وشراء آلات ثقيلة تساهم في بقاء المشروع حياً...

بإعلان وزارة الزراعة عن مسابقة خاصة بفرع السويداء شريطة استثناء المتقدمين من شرط الحصول على شهادة التعليم الأساسي، وذلك لوجود عدد كبير من الشباب لم يتقدم إلى المسابقة الأخيرة، لأنه غير حاصل على شهادة التعليم الأساسي ويمتلك الخبرة الفنية اللازمة، وبالتالي لم يتمكن فرع السويداء من إضافة إلا فني واحد للكادر الموجود في ورشة الصيانة والإصلاح، مع بقاء النقص الحاد في عدد العمال الأوكسجين اللازم لحياة هذا المشروع. فهل تستجيب وزارة الزراعة لمطلب عمال هذا المشروع وتعيد الحياة والأمل لهم بعد طول انتظار؟ ألا يشفع لهذا المشروع عمله المنتج في تطوير واستصلاح عشرات آلاف الدونمات الوعرة وتحويلها إلى بساتين للتفاح وتحسين المستوى المعيشي للفلاحين طيلة السنوات الماضية؟ إن الحل عند وزارة

معظمهم تقاعد صحياً بعد أن أفنوا حياتهم في إصلاح الآليات الثقيلة، وبذلك وفروا ملايين الليرات على خزينة الدولة من خلال إصلاح وتزليل محركات الترسكات والآليات الثقيلة داخل الورشة بخبرات وطنية محلية ترفع لها القعبة، ومع النقص الحاد في عدد عمال هذه الورشة الفنية بات المشروع مهدداً بالتوقف، كون عدد العمال الحالي غير كاف للقيام بأعمال صيانة وإصلاح الآليات الثقيلة بشكل يومي، نظراً لقدمها واهلاكها، وبالتالي قد يلجأ هذا المشروع للاستعانة بالقطاع الخاص الأمر الذي يحمل خزينة الدولة تكاليف باهظة مستقبلاً في ظل أن الحل بسيط لهذه المعضلة التي تؤرق العاملين في مشروع تنمية المنطقة الجنوبية في السويداء، والذي قدموه من خلال التنظيم النقابي في- مؤتمري نقابة عمال التنمية الزراعية واتحاد عمال محافظة السويداء والمتمثل



اتحاد عمال دير الزور ينهي أعمال مؤتمره

■ مراسل قاسيون

عقد اتحاد عمال دير الزور مؤتمره السنوي بتاريخ 2019/3/26، وقد وضع عمال دير الزور الكثير من المطالب الملموسة أمام مؤتمره

لعمال النفط والمحروقات وفرع الجيولوجيا، ومعالجة موضوع مباشرة عمل الطبيب في التأمينات الاجتماعية، ودمج صناديق المساعدة في المؤتمرات القادمة. تطبيق القانون رقم 17/ الناظم للسن القانوني وعلاوة الترفيع وإلغاء شرط شهادة التعليم الأساسي للعمال. تحسين الوضع المعاشي بما يتناسب مع الواقع الحالي من خلال رفع الأجور وزيادة الرواتب ورفع قيمة الوجبة الغذائية لعمال النفط والموافقة على صرف الإعانات العمالية.

رفد مطحنة الفرات بالكوادر العاملة، وصرف تعويضات العاملين على أساس الراتب الحالي- وضبط حركة الأسعار في الأسواق ومراقبتها.

إيجاد صيغة لمحاربة الفساد وإجراء مسابقات لكافة الفئات وتجهيز المستوصف العمالي. تأمين أليات- لمجلس مدينة دير الزور- هندسية وثقيلة، وإجراء فحوصات دورية للعمال. تأمين أليات وروافع لشركة الكهرباء دير الزور.

وافتح المؤتمر طلال عليوي رئيس اتحاد عمال دير الزور، والذي أكد على الدور الكبير لقطاع العمال، وأن الطبقة العاملة تفتخر بأنها قدمت أكثر من عشرة آلاف شهيد وجريح دفاعاً عن تراب سورية وعن المنشآت الاقتصادية، بعد ذلك تم استعراض عمل الاتحاد خلال العام، من خلال تسليط الضوء على ما تم تنفيذه مقرراً بالأرقام والصعوبات التي واجهت العمل والمقترحات لتطويره خلال العام القادم.

مطالب أعضاء المؤتمر

تأهيل مشفى جراحة القلب المفتوح، وتأهيل بقية المشافي وإصلاح الأجهزة المعطلة فيها والمطالبة بعودة الأطباء وسد النقص الحاصل في بعض التخصصات، والعمل على تأمين كافة الأدوية، وسد النقص الحاصل في بعض الأنواع. معالجة موضوع القروض لصندوق التعاون

دائرة النفوس. كما تحدث إبراهيم عبيدو نائب رئيس اتحاد العمال، وأكد أن الطروحات كانت هامة، والاتحاد العام للعمال كان متابعاً لكل القضايا العمالية ويعمل على حلها، وزيادة الأجور مطلب محق واستطعننا في الاتحاد العام أن نحقق للعمال شيئاً من خلال رفع قيمة الوجبة الغذائية من 35/ ل.س/ إلى 245/ ل.س/، كما تم رصد 50 مليون ليرة سورية/ لتقديمها إلى العمال الأكثر حاجة وقرراً.

تفعيل الإسعاف السريع. زيادة الرقابة الترمينية على السلع، وحل مشكلة اللباس العمالي. أكد محافظ دير الزور على الجهود التي يبذلها العمال، وأن هذا العام عام الإعمار، والعام القادم عام الازدهار، وهناك إستراتيجية لإعادة دير الزور كما كانت في السابق، وسيتم تأهيل شارع بورسعيد وتجهيز الشوارع الفرعية وصولاً إلى كراج البولمان القديم، كما سنحل موضوع الازدحام في

الجولان والحل السياسي السوري

احتلال الجولان السوري عام 1967 هو أحد الجذور العميقة لأزمة 2011! تلك حقيقة لا بد من فهمها واستيعابها بشكل كامل...

عماد الخالد

إن بين الأشياء الأكثر تأثيراً على مجمل التاريخ السوري الحديث، هو: احتلال واستمرار احتلال الجولان السوري، ويمكن أن نضع هنا بضع نقاط أساسية في تفسير هذا القول، والنقاط للحقيقة كثيرة وعديدة:

أولاً: احتلال الجولان يعني إبقاء سورية في حالة حرب دائمة، مغلنة أو غير مغلنة، ويعني تالياً: استنزافاً مستمراً للاقتصاد الوطني باتجاه العسكرة.

ثانياً: احتلال الجولان سمح للسلطات السورية بإبقاء حالة طوارئ دائمة في كل الأوضاع السياسية السورية، سمح بتضخيم أجهزة الأمن إلى حدود خرافية، وسمح بإطالة يد الفاسدين المتنفذين على القوى الوطنية التي ناضلت ضد نهجهم وضد فسادهم، ودائماً وأبداً كان يجري ذلك تحت الحجة الحاضرة دائماً: أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

ثالثاً: سمح منطلق المعركة بشكلها الاستنزافي طويل الأمد أيضاً للاختراقات الكبرى ضمن جهاز الدولة، بأن تمنع حل العديد من القضايا الإشكالية بل والسماح بتنميتها وتحضيرها لكي تكون فالقاً

متفجراً لاحقاً، ربما أهم الأمثلة على ذلك، هي: المسألة الكردية في سورية، إذ كيف يمكن تفسير محافظة السلطات على نتائج استفتاء لم تقم هي به، بل حكومة تسميها هي نفسها بأنها حكومة انفصالية ورجعية؟! لماذا يستمر حرمان أكراد سوريين خمسين سنة متتالية من جنسيتهم السورية؟ ولفائدة من كان ذلك؟ أليس هذا عاملاً أساسياً في تفجير المسألة الكردية بالشكل المتأزم الذي نعيشه اليوم؟

هذه النقاط ليست سوى غيض من فيض، لكنها تشير جميعاً إلى حقيقة واحدة أساسية: إن استمرار احتلال الجولان السوري يعني الإبقاء على جذور الأزمة السورية حية، بل وتفعيلها لتنتبث سمومها بشكل مستمر، ولذا فإن تحرير الجولان جزء لا يتجزأ من حل الأزمة السورية، ولذلك بالضبط رأينا قرار ترامب الأخير، على الأقل من وجهة النظر السورية، لأن القرار له أبعاده الإقليمية والدولية أيضاً.

إن وصول واشنطن إلى أفق مسدود - بما يخص التعامل مع تفجير سورية وإنهائها من باب التناقضات الثنائية والصراعات ذات الطابع الطائفي أو الديني أو القومي أو العشائري - أخذها باتجاه التمسك بقلعتها الأخيرة «الكيان الصهيوني».



جانب آخر لا بد من الوقوف عنده في هذه المسألة، وهو أن تمركز واشنطن على الكيان الصهيوني، والذي أسميناه تمركزاً على «القلعة الأخيرة»، يأتي بالضبط في إطار حماية تلك القلعة بالذات، والتي بات مصيرها في خطر محقق مع اقتراب حل الأزمة السورية، ومع تعزز التوازن الدولي الجديد في منطقتنا بأسرها، عبر ثلاثي أستانا بشكل أساسي.

بكلام آخر فإن الولايات المتحدة تعترف عبر هذا القرار بأنها لم تعد قادرة على اللعب من الداخل بالطريقة السابقة، باستخدام أقسام من المعارضة العميلة لها، وأقسام من الفاسدين الكبار والمتنفذين المتهيمين بالهوى الغربي، وبات ضرورياً اليوم إعلان إمساكها بربقة الحل السوري من جهة الجولان، وصولاً إما لاستمرار التخريب والفوضى، أو لاحتلالات تسويات ما تبقىها في المنطقة وتمنع طردها منها نهائياً.

3 ملفات دولية... وأزمة أمريكية واحدة

يتسارع مجرى الأحداث الدولية في إطار ميزانها الجديد بين حالة التراجع الغربي عموماً، والقوى الجديدة الصاعدة المتمثلة بشكل اساس في روسيا والصين، ضمن 3 ملفات دولية أساسية.



ملاذ سعد

الملف السوري

تجري التطورات منذ اندلاع الأزمة السورية وحتى الآن في سياق المواجهة المباشرة بين العالمين القديم والجديد، لتأخذ طابع «كسر العظم»، فسورية ذات الملف الأعقد دولياً، نظراً لموقعها الجغرافي والحيوي شكّلت على طول الخط نقطة اصطدام بين الطرفين، في إطار التوتير والحرب ضد التهذئة والحلول السياسية، إلا أن الجانب الأمريكي لم يعد يملك شيئاً حولها، سوى المماطلة.. التي سيسعى إلى استدامتها قدر استطاعته، حرصاً على عدم حل أزمة بهذا الثقل، في منطقة بهذا الوزن، من قبل أطراف غير غربية، كما يحدث في إطار أستانا الذي يجمع «الترويك» الروسية التركية الإيرانية.

الملف الكوري

على جانب آخر هناك الملف الكوري الذي كان

يهدد الشرق الآسيوي، والصين وروسيا بشكل أساس حتى عام 2017، حيث دفع الجانبان الصيني والروسي كوريا الشمالية لإطلاق مبادرة حوار مع الجنوبية، تلاها لقاء تاريخي جمع رئيسي البلدين، الأمر الذي فتح باب الجحيم على واشنطن وبات يهدد نفوذها إستراتيجياً في المنطقة قبل خطط إشعالها أساساً، الأمر الذي دفعها في ذات الفترة لإجراء القمة الأولى حينها بين ترامب وكيم لبحث الملفات العالقة، مما جعل الملف الكوري المفتوح عقب الحرب الكورية في الخمسينيات، يقطع أشواطاً بالحل في ظرف أقل من سنة... بفعل ثقل الوزن الصيني، الروسي، وتجاوب الموقف الكوري الشمالي، وعدم استجابة كوريا الجنوبية واليابان للتصعيد بالحدود المطلوبة أمريكياً.

الملف الفنزويلي

هنا أيضاً يحاول الأمريكيون أن يفتحو ثغرة، تماماً في حديقتهم الخلفية، أمريكا الجنوبية، نقطة

بيان: الجولان سوري وأمريكا عدو لكل سوري

انتهت اليوم المسرحية التي لعبت ضمنها الولايات المتحدة دور «وسيط» أو «راع» لأية عملية سلمية في سورية، فقد وقفت واشنطن بكل وقاحة وصلف إلى جانب الكيان الصهيوني وضد مصالح كل السوريين، بل وكل شعوب المنطقة، فافزة عن الشرعية الدولية وعن القانون الدولي وعن كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومعترفة ب «سيادة» الاحتلال على أرض سورية، أي: معترفة بالاحتلال ومحاولة شرعنته.

إن تراجع واشنطن على المستوى الدولي وأزماتها المذلة وفقدانها لإمكانات التخريب وخلق الفوضى في منطقتنا عموماً، وفي سورية خصوصاً، يدفعها الآن إلى فتح أوراق العداء العلني للشعب السوري كاملاً، عل وعسى تفتح بذلك درب أمام مزيد من الفوضى والخراب.

إننا في جبهة التغيير والتحرير، وفي منصة موسكو للمعارضة السورية، وإذ نتمسك بالهوية السورية للجولان المحتل، ونذكر أن ضعف راعي الشور الأول في العالم، الولايات المتحدة، يضع استعادة الجولان على طاولة الفعل التاريخي وضمن آجال قريبة وقريبة جداً، فإننا نعلن أيضاً رفضنا لأي دور للولايات المتحدة الأمريكية في العملية السياسية السورية، ونعتبر أية جهة سورية تتعامل معها، سواء في النظام أو في المعارضة، جهة خارجة عن الوطنية السورية وينبغي نبذها هي الأخرى خارج مستقبل سورية بشكل نهائي!

عاش الجولان سورياً ومحوراً في القريب العاجل، رغم أنف واشنطن ورغم أنف الصهيونية العالمية وكيانها...

جبهة التغيير والتحرير

منصة موسكو للمعارضة السورية

دمشق

25 آذار 2019

نفوذهم وامتدادهم الأولى والأقرب. حيث كل الأهازيج التي ظهرت خلال الأشهر القليلة الماضية والوعود والتهديدات بحل حكومة فنزويلا الشرعية، واستبدالها بال «ديمقراطية الأمريكية»، خدمت بسرعة أكبر بعد أول فيتو روسي - صيني مزدوج في مجلس الأمن، فيما يخص منطقة تقع على تخوم الولايات المتحدة. حيث تتحول فنزويلا إلى نقطة تركيز أمريكية، ومنعطف «لإثبات الوجود». ولكن توازن القوى الدولي امتدت تأثيراته إلى الحديقة الخلفية الأمريكية، ليكون الفيتو، ثم الردع العسكري الروسي الذي بدأت معالمه في فنزويلا، والنشاط الدبلوماسي مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى لمنع التصعيد والحرب. الأمر الذي يزيد من صعوبة موقف التصعيد الأمريكي، وسيدفعها تدريجياً للتراجع. إن هذه الملفات الثلاثة دليل على أزمة مشروع الفوضى الغربي الأمريكي، فكما أن هذا المشروع لا يعرف حدوداً، فإن الهجوم عليه، والدفاع عن السلم، لا يعرف حدوداً أيضاً.

الجولان ومستقبل الأمريكيين في المنطقة



يخطئ كثيراً من يحاول الاكتفاء بفهم قرار ترامب حول الجولان السوري المحتل ضمن السياق السوري وحده، أو ضمن السياق السوري الفلسطيني فحسب؛ لأن القرار وطبيعة الاصطفافات والآثار المترتبة عليه، محلياً وإقليمياً ودولياً، تسمح بالقول: إنه خطوة ضمن إستراتيجية عامة تخص التعامل الأمريكي مع مجمل منطقتنا، بل ومع العالم بأسرها!

قاسيون

ما ينبغي التأكيد عليه قبل كل شيء آخر، هو واقع التآزم والتراجع الأمريكي المتعاضم، اقتصادياً بالدرجة الأولى، وسياسياً وعسكرياً كنتيجة لذلك. أحد المؤشرات العديدة على ذلك هو أن الولايات المتحدة في عز جبروتها وعينيتها، غداة انهيار الاتحاد السوفييتي، لم تصل إلى درجة العزلة التي تعيشها اليوم؛ فحتى تلك الأعمال الإجرامية التي قادتها في يوغسلافيا وفي العراق وأفغانستان وأماكن أخرى من العالم، كانت تجد فيها من يقف معها ومن يقف ضدها، أما في مسألة الجولان فلم يجرؤ حتى أشد مناصريها على تأييدها، بل إن مناصريها لم يجرؤوا حتى على السكوت عن إدانتها! لم يعد جديداً القول: إن واشنطن، وفي إطار صراعها لمحاولة الحفاظ على هيمنتها العالمية، وعلى سطوة دولارها، تسعى لنقل مركز المعركة باتجاه الحدود المباشرة للصين ولروسيا، ذلك أن المشاغل التي تجرت على تخوم غير مباشرة، وخاصة في

منطقتنا، لم تؤد المطلوب؛ أي: أنه جرى تطويقها بالمعنى العام، وبات واضحاً بالافق غير البعيد أن مشكلات المنطقة آيلة للاحتواء، خاصة مع تعزيز حضور ودور ثلاثي أستانا. إن نظرة عامة لنقاط الارتكاز الأساسية الأمريكية على المستوى العالمي، يسمح برسم الخريطة الأولية التالية:

الكيان الصهيوني في منطقة «الشرق الأوسط» مع إمداد ومساندة معلنة وغير معلنة من دول خليجية على رأسها السعودية، بالإضافة إلى استمرار محاولة اللعب على القضية الكردية.

تخوم الصين وخاصة محاولة تأجيج صراع هندي باكستاني، وبالذات بعد اتضاح اقتراب أفول الدور الأمريكي في أفغانستان. وذلك إلى جانب استمرار الاشتغال على التيببت وفيتنام وغيرها.

الحدود الغربية لروسيا، دول البلطيق وأوكرانيا خاصة، إضافة إلى بعض الدول الأوروبية الصغيرة ضمن شرق أوروبا، ومحاولة تحويلها إلى متاريس اشتباك

صاروخي بين أوروبا ككل وروسيا، ورغماً عن إرادة من يريد ومن لا يريد من الأوروبيين، عبر مذ النانو شرقاً. «الحديقة الخلفية» أمريكا اللاتينية، حيث يبدو التركيز الأمريكي هناك في قمته عبر تكثيف الهجوم على فنزويلا وكوبا، لسحق أية مقاومة للسطوة الأمريكية ضمن أمريكا اللاتينية.

إن نقاط الاشتباك والتركيز التي سردناها هنا ليست جديدة، فما الجديد إذا؟ الجديد هو أمران، الأول: درجة تركيز النيران ضمنها من جهة، والثاني: هو أن تركيز النيران هذا يجري بالتوازي مع انسحاب إجباري من أماكن أخرى...

أي: أن الميل العام لدى الأمريكي اليوم، هو باتجاه محاولة الحفاظ على النار مشتعلة في كل مكان مع القناعة بأنها ستطفئ في أماكن عديدة ضمن سنوات قليلة قادمة، ولكن لمنع ذلك لا بد من إعادة تموضع للقوى المتناقضة وللإمكانات المتناقضة باتجاه تركيزها ضمن النقاط التي يمكن المراهنة عليها أكثر من غيرها كحلفاء دائمين أو كمطرح اشتعال وصراعات يصعب منع وقوعها.

في هذا السياق، فإن قرار الجولان المحتل، يعني: الانتهاء من محاولة ضرب الجميع بالجميع من موقع «حليف الجميع»، والانتقال

إلى موقع «عدو الجميع» المعلن. أمريكا لم يعد لها مكان ضمن التسوية السورية، ولا ضمن القضية الفلسطينية «من موقع الراعي الكذاب الذي كانته»، وهذا ما عبر عنه وضوحاً بيتر بيتنولد Peter Bechtold المدير السابق لقسم دراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن معهد الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بعد تفريده ترامب حول الجولان، حيث قال وضوحاً: «أخشى أن هذا القرار سيهدد الولايات المتحدة نهائياً عن الطاولة» وأردف بأن موقع وتأثير الولايات المتحدة ضمن أية تسوية قادمة في سورية وفي فلسطين، «بات مهدداً».

بكلام آخر، يمكن القول: إن قرار ترامب حول الجولان هو واحد من حزمة قرارات ستظهر قريباً، وفي إطار ما يسمى «صفقة القرن»، وكلها تتوخى التمرکز على الكيان الصهيوني أولاً، وبعض دول الخليج ثانياً «في إطار تشغيلها العلني كعملاء له، وأهم من ذلك في إطار استخدام هذه العمالة الوقحة أداة للتفجير الداخلي، عبر تعميق الانقسامات الداخلية وعبر تشغيل داعش وأشباهها»، ولا يجوز غض النظر نهائياً عن مصر بوصفها مستهدفاً أساسياً في هذا السياق، مستهدفاً في إطار التفجير!

قرار ترامب هو واحد من حزمة قرارات في إطار صفقة القرن وكلها تتوخى التمرکز على الكيان الصهيوني أولاً

رسالة مفتوحة من منصة موسكو إلى هيئة التفاوض السورية



السوري ورفض أي دور لها في العملية السياسية في سورية... إن عدم الاستجابة لمطلبنا هذا سيؤدي إلى فقدان الهيئة أية مصداقية تبقت لها بين السوريين، كما سيؤدي إلى فقدان دورها في العملية التفاوضية.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية

دمشق

25 آذار 2019

الجولان السوري المحتل أنه لا مكان لها في أية تسوية سلمية في سورية، وعليه: إن مجرد القول برفض قرار ترامب دون اتخاذ موقف حقيقي وجدي ليس سوى موقف أجوف وهزيل وبلا معنى، ولذلك فإننا نطالبكم بالإعلان فوراً عن وقف كل تعامل أو علاقة أو اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان هذه الدولة عدوة لسورية وللشعب

الزملاء في هيئة التفاوض السورية وقع دونالد ترامب اليوم على مرسوم يتنازل بموجبه عما لا يملك للعدو الصهيوني، معيماً ذكرى بلفور السيئة ولكن ضمن تهريج وقع أمام الكاميرات وبأشد الصور عنجهية واستكباراً. إن الولايات المتحدة لم تكن يوماً داعماً لأية عملية سلمية، ولم تكن يوماً إلا عدواً للشعب السوري ولشعب العالم قاطبة. وهي اليوم تثبت بموقفها من

الجولان و«صفقة القرن»



نعتقد أن الرسم الأولي البسيط لـ «صفقة القرن»، كان مبنياً على تعميق صراع ذي حامل طائفي شكلي (سني- شيعي) في مجمل منطقتنا، يسمح بتسيير الصراعات ضمن العراق وسورية من جهة، ويسمح من جهة أخرى بإزاحة الكيان الصهيوني تدريجياً من رأس قائمة الأعداء في حسابات شعوب المنطقة، ويسمح تالياً برفع درجة التطبيع الخليجي وغير الخليجي من باب العداء لإيران وصولاً إلى حالة يجري فيها استيلاء تحالف معن بين الخليج والكيان الصهيوني وتركيا في وجه روسيا وايران وسورية والعراق، وفي وجه شعوب المنطقة قاطبة.

التباينات القومية والدينية والطائفية وغيرها بوصفها عوامل غنى وتوحيد لا عوامل تفرقة... يعزز من ذلك ارتفاع وعي الشعوب بأليات وأشكال المتاجرة بمشاعرهم من الأطراف المختلفة، سواء تلك التي تعلن موقفاً معادياً للغرب ولكن تمارس عكسه، أو تلك التي تمارس التباكي اليومي على الحريات والحقوق ذريعة للوقوف في معسكر الغربي. إلى جانب ذلك كله، فإن التراجع العام الأمريكي يعني مجازاً انخفاض مخزون ذخيرتها التخريبية تجاه المنطقة، وحين تنخفض الذخيرة في قلب المعركة لا بد من اللجوء إلى التحصينات الأكثر متانة وتركيز النيران على عدد أقل من الأهداف؛ هذا بالضبط ما تفعله الولايات المتحدة بتركزها على الكيان الصهيوني، قاعدتها الأساسية في المنطقة.

بكل عام، يمكن الافتراض أن القرار الأمريكي حول الجولان، وصفقة القرن بشكل عام، هي إعلان أمريكي يتضمن نقاطاً أساسية هي التالية:

لم يعد مجدياً تمثيل دور الوسيط والراعي في صراعات المنطقة، ولذا فما نحن نعلن أنفسنا عدواً مبنياً للجميع.

رغم أننا أعداء الجميع، لكن يمكن أن نفكر بتقديم الحماية لمن يخضع لنا بشكل نهائي وينقلب ضد إخوته بشكل نهائي أيضاً. لن نسمح لروسيا والصين، ولترويكيا أستانا بالدرجة التالية، من أخذ المنطقة باتجاه الاستقرار، وسننفي احتمال مواجهة كبرى عصا مشهورة فوق رؤوس الجميع.

لتحالف مرعب حقاً تحالف الشعوب! ولذلك لا غرابة في تأخير الولايات المتحدة وقوفها العلني الحاسم والنهائي مع الكيان الصهيوني ضد مصالح كل شعوب المنطقة وضد القرارات الدولية وضد المجتمع الدولي بأسره، مع أن هذا كان موقفاً طوال الوقت، لكنه لم يكن يوماً بهذه الحدة والوقاحة التي وصلها مع نقل السفارة ومن ثم مع القرار حول الجولان...

وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من تفسير... وفي هذا الإطار يمكننا قول بضعة أفكار أساسية: الأفق العام أمام استمرار العمل على التناقضات الثانوية قد بدأ بالانغلاق بشكل نهائي، ولذا لم يعد من محيد عن ظهور الصراع الأساسي.

تظن الولايات المتحدة أن استمرار الصراعات الثانوية لسنوات طويلة متتالية، مع ما خلفته من دمار ودماء وأحقاد وتهتك في بنية المجتمعات، من شأنه إبقاء الانقسامات الثانوية قائمة حتى مع ظهور الصراع الأساسي، ومن شأنه بشكل أوضح تشجيع العملاء والمطبعين على الاصطاف علناً في صف الصهيوني. لا شك أن شيئاً من ذلك يمكن أن يتحقق، ولكن بشكل جزئي جداً وهامشي جداً؛ إذ إن حجم الظلم التاريخي والمعاناة التاريخية التي شهدتها شعوب المنطقة على يد الصهيوني، وعلى يد الأمريكي والغربي لا يمكن محوها ببساطة. إلى جانب ذلك فإن الشعوب التي دفعت دماءً منتقلة من صراع ثانوي إلى صراع ثانوي، قد تعلمت بدمائها أن هذه الصراعات ثانوية وأن لا مصلحة لها بها، بل من مصلحتها أن تتعامل مع هذه

استخدام كل الأوراق معاً من شأنه أن يوصل «الأنا» و«الأخر» إلى إدراك سريع أنه ليس هنالك «أنا» و«أخر» بالمعنى العميق، بل هنالك شعوب تتقاطع فيما بينها بأضعاف مضاعفة عما يمكن أن تختلف حوله.

إلى جانب الفكرة المتعلقة بـ «ضرورة تنظيم لعب أوراق التناقضات الثانوية»، ينبغي دائماً «من وجهة نظر الأمريكي» تحييد التناقضات الحقيقية، لأن إبراز هذه التناقضات هو الرعب بعينه بالنسبة للصهيوني، وعلى رأس هذه التناقضات تناقض مصالح شعوب المنطقة بأسرها مع الكيان الصهيوني، إلى ذلك الحد الذي تهون معه كل التناقضات الثانوية ويصبح من البدهي بمكان بالنسبة للجميع، أن يضع جانباً كل تلك التناقضات ويتحد ملتفتاً صوب العدو الأساسي. التفتاة من هذا النوع لها معانيها العميقة جداً، عميقة إلى ذلك الحد الذي لا يمكن لأي نظام كان أن يستفيد منها، فرفع الجاهزية الحقيقية لمواجهة العدو تتطلب حرباً عالية التنظيم ضد الفساد الكبير وضد التبعية الاقتصادية وضد مناورات تجار الحروب من تحت الطاولة، وبالذات ضد استناد هؤلاء إلى معركة مؤجلة دائماً مع الصهيوني.

كما أن التفتاة من هذا النوع من شأنها تحطيم «دعاة الديمقراطية الزائفين» الذين يسمحون لأنفسهم بالاستناد إلى الأمريكي بالذات وطلب تدخله و«مساعدته» والانبطاح على عتبته، للتصدي لجور وظلم الأنظمة. وبكلمة واحدة، إن وضع الصراع الأساسي على السكة، إبرازه والعمل عليه، يعني توحيد شعوب المنطقة، المنهوبة من أنظمتها ومن الغرب، ضد الصهيوني وضد الفاسدين الكبار المحليين وضد المنافقين باسم الحرية. وإنه

■ سعد صائب

ظهور ثلاثي أستانا، وتعمق التوافقات ضمنه وصولاً إلى نقطة اللاعودة، أجبر الأمريكيين على إجراء تعديلات عديدة ومتتالية على الرسم الأولي؛ فمع خفوت إمكانية استمرار بالتعمير على صراع طائفي يعم المنطقة، جرى دفع الصراع القومي إلى الواجهة عبر القضية الكردية، ولا يزال العمل جارياً بهذا الاتجاه، ولا يزال يحمل مخاطر، ولكنه مع ذلك ليس كافياً لأنه لم يتمكن حتى اللحظة من تفجير الأمور واحتمالات قدرته على تفجيرها لاحقاً لا تزال موضع شك كبير من واشنطن. إن ما تعرفه واشنطن وتفهمه جيداً، هو أن العمل على الفوالق الثانوية والثنائيات الوهمية كأدوات لإشعال الصراعات، هو أمر شديد الدقة ولا يمكن استخدامه بطريقة غير منظمة؛ ما نقصده هنا هو أن الاستثمار في أحد الفوالق يتطلب بالضرورة تحييد الفوالق الأخرى مؤقتاً، والمثال السوري بل وحتى العراقي يؤكدان ذلك؛ فالبداية دائماً كان مع الفالق الطائفي، وحين انغلاق الأفق أمامه وتراجع إمكانية الاستثمار فيه، يجري دفع تناقض ثانوي جديد، التناقض القومي؛ ومن الواضح أن تشغيل أكثر من تناقض ثانوي في وقت واحد من شأنه تدمير هذه التناقضات جميعها، وتدمير إمكانية الاستثمار فيها، لأن خلط الأوراق القومية والدينية والطائفية والعشائرية من شأنه تعظيم نقاط التقاطع والاشتراك بين شعوب المنطقة؛ فمن يختلف عن الآخر في الطائفة يلتقي معه في القومية، ومن يختلف بالاثنتين يلتقي مع الآخر بالعشيرة أو بالدين أو اللغة والخ... حتى أن محاولة



تظن الولايات المتحدة أن استمرار الصراعات الثانوية لسنوات طويلة من شأنه تشجيع العملاء والمطبعين على الاصطاف علناً في صف الصهيوني

إن من حكمة التاريخ، رغم كل العبث والتخريب الأمريكي، أن كل خطوة جديدة تتخذها القوة المتراجعة تحمل أثراً مزدوجاً أكيداً: زيادة تراجعها وانقسامها وتشتتها من جهة، وزيادة تقارب وتوحد أعدائها من جهة أخرى، ما يعني كنتيجة: مزيداً من تراجع وتقهقر القوة المتراجعة، وسواء شاء عملاء الغرب وسدنته ضمن الأنظمة وضمن معارضاتها، فإن وضع الصراع مع الصهيوني على السكة، وعلى طاولة الفعل التاريخي، إنما هو بداية ومفتاح لوضع كل مندرجات الصراع الأساسي على الطاولة، وبداية ومفتاح لتقريب شعوب المنطقة وتوحيدها...

عن «الطلاق» وحق الشعوب في تقرير المصير



شبه أحد المنتمين لحزب يساري، خلال نقاشات ضمن مؤتمر يساري عقد مؤخراً في بيروت، حق الشعوب بتقرير المصير بالحق في «الطلاق» الذي هو «أبغض الحلال»...

رغم البساطة والتسطيح الشديد الذي يظهر في هذا التشبيه، إلا أنه يدل على طريقة محددة في فهم هذا الحق، طريقة هي بالضبط الطريقة الأمريكية في فهم هذا الحق على لسان وودرو ويلسون الذي تمت ترجمته لاحقاً ضمن ميثاق الأمم المتحدة.

إن القول بالوقوف إلى جانب حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو قول مزل إلى أبعد الحدود، لأن هنالك موقفين متباينين كل التباين من هذا الحق، رغم تقاطعهما في قسم كبير من الصياغات المتعلقة بهذا الحق.

أول من نادى بحق الشعوب في تقرير مصيرها هم الشيوعيون بالذات، ابتداءً من مؤسسي الماركسية، ومن ثم ضمن الصياغة الناضجة التي عبر عنها لينين. تعريف ويلسون ليس سوى اجتراف مقصود من تعريف لينين، تسقط منه الفكرة الأكثر جوهرية في كيفية ممارسة هذا الحق...

فإلى جانب النقاش الشهير بين لينين وروزا لوكسمبورغ حول هذا الحق والذي ثبت فيه لينين: أن هذا الحق هو حق مبدئي، فإنه أكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن طريقة وكيفية تطبيق هذا الحق ينبغي أن تنسجم مع مصلحة نضال الطبقة العاملة، ليس المحلي فحسب، بل والعالمي...

ربما لا يعجب هذا التحديد كثيرين ممن يقولون بحق الشعوب في تقرير المصير، فليكن، ليست هنالك أية مشكلة في ذلك، ولكن عليهم بشكل واضح وقاطع أن يكفوا عن هنرهم حول هذا الحق ومحاوله وضعه تحت يافطة لينين وتحت يافطة اليسار... وبما أنه يصعب عليهم فعل ذلك، لأنهم يظنون أنهم «يخرجون» القوى اليسارية الحقيقية عبر هذا الالتفاف، فلا بد من القول لهم: نعم أنتم مع حق الشعوب على طريقة ويلسون في تقرير المصير!

إن وضع معيار مصلحة نضال الطبقة العاملة العالمي معياراً أساسياً يتوقف عليه شكل التطبيق العملي لحق تقرير المصير، هو مسألة

شديدة الجوهرية، ودونها يمكن الانزلاق إلى كل الأشكال المعادية لحق الشعوب، وبالذات ذلك الشعب الذي يتم الحديث عن حقه في تقرير مصيره.

التعامل مع هذا الحق من وجهة النظر الشكلية الديمقراطية البحثية، وهي نظرة زائفة لا علاقة لها بالواقع، هو بالضبط عمل ضد مصلحة الشعوب، وعمل من وجهة نظر قومية ضيقة... كيف ذلك؟

إن تعريف حق تقرير المصير بـ «الطلاق»، أي: الانفصال، وحصره بهذا الإطار، أو محاولة تصوير هذا الإطار بوصفه إطاره الأمثل، يغفل على الأقل الفكرة البسيطة التالية: إن أية حدود جديدة، أي ترسيم جديد، أي تقسيم جديد، ضمن عالم اليوم، هو موضوع صراع دولي كبير، هنالك ضمن هذا الصراع من هو معه، وهنالك من هو ضده، هنالك من يستفيد منه وهنالك من يتضرر، وضمن هذه الحسابات كلها لا بد من الانتباه لمصلحة الشعب المعني والشعوب المجاورة له، والشعوب على العموم.

اتحاد شعوب الشرق العظيم والبحث المشترك عن حل يتم التوافق عليه بين هذه الشعوب، لا بين الأنظمة بشكلها الحالي الذي لا يمثل تلك الشعوب، وليس عبر فرض أمريكي من الخارج لن ينتج إلا الأمام مضاعفة تسمح للعمى القومي بتسيّد المشهد، حيث يتصدر الواجهة «قادة قوميون متعصبون» يحاربون باسم قومهم ضد الأقوام الأخرى، وبالمحصلة ضد مصلحة قومهم بالذات وبتجاهل مصالح الأقوام الأخرى، ومن منطق برجوازي بحت: «هذه رعيّتنا ومطرح نهبتنا واستغلّنا نحن، ولن نسمح للقوميات الأخرى بنهبها، هي لنا فقط»!

لم يكن أي يساري حقيقي، ولن يكون، مع حق ويلسون... بل مع حق تقرير المصير الذي قال به لينين، حقاً مبدئياً لا تنازل عنه، وشكل تطبيقه الملموس لا ينطلق من شعارات ديمقراطية فارغة، بل من ديمقراطية حقيقية تضع مصلحة الشعب المعني، والشعوب المجاورة، والشعوب على العموم فوق كل مصلحة قومية ضيقة!

بالملموس أكثر، فإن الميل باتجاه تأجيج الصراعات والفوضى والتقسيم، هو الميل الأمريكي الغربي، الذي يهدف ليس إلى إنصاف أي شعب من الشعوب المظلومة، بل يهدف إلى الاتكاء على مظالمها لتعميقها عبر ضربها بجيرانها وضربها فيما بينها... ولذا فإن انعدام البصيرة تحت يافطة حق الشعوب بتقرير المصير غير مسموح به إطلاقاً...

ألا يجدر بنا أن نسال، من موقع الحريص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، بل وأبسط من ذلك على حقا في الحياة دون حروب وكوارث: ألا يمكن لحق الشعوب في تقرير مصيرها أن يأخذ شكل الاتحاد بدلاً من الانفصال؟

هذا ليس افتراضاً نظرياً دون أساس، بل إن الأساس العميق له أن مصلحة كل الشعوب المستضعفة، وفي ظل الاشتغال الأمريكي على ضربها بعضها بعض، إنما يكمن في السير بالاتجاه المعاكس، اتجاه اتحاد المصالح وتقريب وجهات النظر وإيجاد طرق داخلية لحل كل مشكلة ورفع كل مظلمة...

لماذا يصر البعض على ربط حق تقرير المصير بالانفصال إلا يمكن لحق الشعوب في تقرير مصيرها ان يأخذ شكل الاتحاد؟

بوغدانوف - جميل: نحو تسريع التسوية السياسية



السورية المعارضة، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، قدرى جميل.

خلال المحادثات، جرى تبادل مفصل لوجهات النظر حول تطور الوضع العسكري-السياسي في سورية وحولها، بما في ذلك اعتراف واشنطن بسيادة «إسرائيل» على الجولان السوري المحتل، مع التركيز على الحاجة إلى تسريع التسوية السياسية للأزمة السورية على أساس قرار مجلس الأمن 2254 وتشكيل اللجنة الدستورية لهذا الغرض.

حول اجتماع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي في الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف مع ممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية قدرى جميل.

في 27 آذار، استقبل الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، ممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير

أصدرت وزارة الخارجية الروسية اليوم خبراً صحفياً عن اللقاء الذي جرى ظهر يوم 2019/3/27، بين د. قدرى جميل والسيد ميخائيل بوغدانوف هذا نصه:

اللاجئون السوريون في كردستان العراق

نزح مئات الآلاف من السوريين إلى بلدان الجوار المختلفة، وتوجه قسم منهم إلى إقليم كردستان العراق خلال سنوات الأزمات السورية التي انفجرت منذ حوالي 8 سنوات.



■ مراسم قاسيون

سكن بعضهم في مدن الإقليم المختلفة، بينما توزع قسم كبير على 8 مخيمات بنيت على عجل لإسكان اللاجئين الهاربين من الحرب في سورية. توزع 97% من اللاجئين في الإقليم، ولجا البقية إلى المدن العراقية المختلفة.

مدن المخيمات

يعيش اللاجئون السوريون في مخيمات أصبحت مدناً بظهور بانس، مثل: مخيم دار شكران في محافظة أربيل الذي يتألف من 12 قاطعاً و 2480 خيمة، ويضم نحو 2500 أسرة، ويُقدر عدد قاطنيه بـ 13 ألف لاجئ، ويعد ثاني أكبر مخيم في الإقليم بعد مخيم دومين في محافظة دهوك. إضافة إلى مخيمات كويلان والسليمانية وغيرها، ويقطن في كل مخيم الآلاف من اللاجئين السوريين. تحولت الخيم مع مرور السنوات إلى أبنية هامشية أو قواعد مسبقة الصنع مساحتها 90 متراً، بينما غطى البعض خيمهم بالألواح المعدنية، وبعد حصول السوري على بطاقة إقامة اللاجئ، يمكنه الدخول إلى سوق العمل، حيث وفر اللاجئون السوريون قوة عمل ماهرة لسوق الإقليم، وهي في غالبيتها أعمال هامشية قد تصل ساعاتها اليومية إلى 12 ساعة وبأجور أقل من العراقيين. كما أن نسبة البطالة عالية بين سكان المخيمات وما يعني ذلك من تفشي الأمراض الاجتماعية والجرائم.

مثل: الدعارة والمخدرات والسرقات والتفكك العائلي وغير ذلك. التعليم متدني المستوى في المخيمات، ويدرس أبناء اللاجئين في مدارس بنيت على عجل وبلا تدفئة أو كادر تدريسي متخصص، أما المناهج فهي تابعة للإقليم ويجد السوريون صعوبات كبيرة في تعلم هذا المنهج. إضافة إلى تدني وغياب الخدمات الصحية الخاضعة للسوق تماماً، ويضطر المرضى للعودة إلى سورية لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف العلاج المرتفعة في الإقليم. وتتضاعف معاناة بعض الأسر مع برد الشتاء كل عام بسبب عدم القدرة على تأمين ثمن التدفئة.

تمييز وضغوطات

يعيش السوريون في مخيمات الإقليم حالات

فرص كهذه إلا للعراقيين سوى بعض الحالات النادرة التي لا تلغي القاعدة بل تؤكد.

كما تحول موضوع اللاجئين السوريين إلى بيزنس وتجارة تدر الأموال على حكومة الإقليم وإدارات المخيمات والمنظمات المختلفة.

العيون على الوطن

ينتظر اللاجئون السوريون العودة إلى وطنهم، ويتمنون انتهاء الأزمة السورية قريباً ليستطيعوا العودة بأمان إلى بيوتهم التي هجروها بسبب الحرب، ولسان حالهم يأتي من معاناتهم في بلدان الجوع والافتقار من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تحويلهم إلى ورقة للتجارة السياسية على يد القوى التي تمنع عودة اللاجئين إلى بلدهم.

مختلفة من التمييز والضغوطات، من الأجور المتدنية والاستغلال في العمل وإصدار الوثائق والدراسة والتوظيف وغير ذلك. فالعودة إلى سورية مثلاً تحتاج إلى موافقة من الأحزاب الحاكمة أو التابعة للحكم، بينما تُنص أجهزة الأمن حياة اللاجئين، وتضغط عليهم لأسباب مختلفة، مثل: تجنيد المخبرين أو لأسباب سياسية، أو إجبار البعض على رفع التقارير بحق السوريين.

كما تمنع قوانين الإقليم الجائرة أعداداً كبيرة من السوريين من العمل في مهنتهم الأصلية للضغط عليهم باتجاه الذهاب نحو السوق السوداء وقبول الأجور المتدنية. وليس مستغرباً أن تجد مهندس كومبيوتر يعمل في البناء أو المطاعم أو معامل الخياطة وغيرها، لأنه ليس مسموحاً له العمل كمهندس كومبيوتر، ولا توجد

تحويل موضوع اللاجئين السوريين إلى بيزنس وتجارة تدر الأموال على حكومة الإقليم وإدارات المخيمات والمنظمات المختلفة.

دف الصخر بجرمانا خدمات مترهلة وواقع بائس



■ مراسم قاسيون

المنطقة، وبرغم من أنها مصنفة كمنطقة مخالقات، إلا أنها توسعت بشكل كبير خلال السنين القليلة الماضية، حيث أصبحت كبيرة جداً، ومع هذا التوسع ذي الطابع العشوائي وغير المنظم زادت سلبات الخدمات فيها، كما تزايدت معاناة القاطنين فيها، وهم بالآلاف.

مشاهدات

من يدخل لمنطقة دف الصخر في جرمانا يشعر وكأنه أصبح في عالم آخر، بالرغم من تشابه الحي مع بقية الأحياء المصنفة كمخالقة أيضاً.

كثرت من الأبنية الكثيرة المتراسة، تفصلها حارات وشوارع ضيقة تكاد تخنق الأنفاس من ضيقها، وهي بغالبيتها غير معبدة، عبارة عن طرقات محفرة تطغى عليها برك الطين والمياه الجارية عليها، وهي غير معروفة إن كانت مياه

أمطار أم تسربات من تمديدات المياه أم من شبكة الصرف الصحي والأسبقة. الأبنية ما زالت بغالبيتها على العظم، غير مكسية، الأبواب والنوافذ عبارة عن شوارع وقطع من النايلون والبلاستيك، وربما بعض البطانيات والحرامات البالية، ما يشير إلى واقع بائس من يعيش في داخلها، وخاصة خلال فصل الشتاء البارد.

شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي غير مكتملة، ولم تصل لكافة الأبنية والبيوت، ما يعني المزيد من المعاناة بالنسبة للقاطنين في المنطقة.

مسحوقون بلا صوت

القاطنون في المنطقة بغالبيتهم من المسحوقين ممن اضطرتهم الظروف وضيق ذات اليد للسكن في منطقة مترهلة الخدمات ومخالقة، علماً أن غالبية هؤلاء مستاجرون وليسوا ملاكين، وهم من القادمين

تبدو بعيدة المنال، وذلك بحسب أولويات العمل في البلدية المقترنة بالإمكانات المتاحة، كمبرر يُساق من قبلها حيال واقع المنطقة، أو سواها. فهل من يسمع صوت هؤلاء على مستوى أدنى المتطلبات الخدمية في الحياة؟

وعلى النواصي، مع ما تستقطبه من حشرات وقوارض وكلاب شاردة، وما تخلفه من روائح كريهة وأمراض. وهؤلاء بالرغم من الكثير من الشكاوى حول واقع الخدمات وترهلها، إلا أن صوتهم غير مسموع، ومطالبهم بتحسينها

نزوحاً من الكثير من المناطق والبلدات التي عانت ويلات الحرب والدمار، ويسدون بدلات الإيجار الشهرية المرتفعة على حساب بقية حاجاتهم وضرورتهم، فلا أثاث في البيوت ولا مقتنيات ولا كهربائيات ثمينة، وفوقها لا خدمات جيدة، والأهم: تراكم القمامة في الحارات

أسهل الحلول.. الشعلة مدانة ومنها القصاص!



حدثت الطفلة التي ظهرت عبر مقطع فيديو يوثق استنشاقها لمادة الشعلة وهي بحالة يرثى لها، وصولاً لوقوعها في نهر بردى وسط العاصمة دمشق، وما تبع تداول هذا المقطع المؤلم من معلومات ومواقف وتقبيبات، مع ما فرضه على مستوى تقاذف المسؤوليات، يعتبر أحد الأمثلة عن أنماط التعاطي مع الحوادث والملمات اليومية التي يدفع ضريبتها المواطنون وهم بأن ضحاياها، ومقدار ما تتركه من ألم في النفوس.

عاصي اسماعيل

الأخبار التي تناولت الحادث أعلاه تارة يساق التركيز فيها على الظروف الخاصة بالطفلة وما أصاب ذويها، وتارة يتم تحميل مصور مقطع الفيديو بعض المسؤولية، وفي أخرى يجري البحث عن دور الشؤون الاجتماعية أو الجمعيات الأهلية المعنية، لكنها بغالبيتها كانت مجمعة على إدانة مادة «الشعلة» والمطالبة بالقصاص منها.. هكذا.. لتتوه المأساة ويطوى الخبر بانتظار خبر تال تسَلِّط الأضواء عليه.

الظاهرة القاتلة

بداية لا بد من الإشارة إلى أن موضوع انتشار ظاهرة شم مادة «الشعلة» من قبل الأطفال ليس جديداً، فهذه الظاهرة سبق أن تم تسليط الضوء عليها، وخاصة خلال السنوات الأخيرة بعد توسع انتشارها. فقبل حادثة طفلة «الشعلة» ومقطع الفيديو التوثيقي المتداول عنها، وحول انتشار ظاهرة شم المادة، أوضحت رئيسة دائرة المخدرات بوزارة الصحة عبر إحدى الصحف المحلية مطلع شهر آذار: «أن مشغلي الأطفال بالتسول يستخدمون المادة لإجبار الأطفال على العمل والعودة للمشغل من أجل الحصول عليها؛ لكونها تغطي مفعول المخدر نفسه، محملة مسؤولية معالجة الظاهرة لوزارة الشؤون الاجتماعية لكونها ترتبط بشكل أساسي بظاهرة التسول». مضيئة: «أن الطفل الذي يشم المادة بكميات كبيرة من الممكن أن يحصل لديه تخرب بالدماغ، أو أمراض صدرية، أو التهاب بالرئة أو التهاب بالجلد وأمراض مزمنة أخرى، مؤكدة احتمالية وقوع حالات وفاة مفاجئة لاستنشاق كمية كبيرة منها، لكن لم يعلن عنها لكون هؤلاء الأطفال مشردين».

ولفتت أيضاً إلى أن: «من يعلم الأطفال شم الشعلة حتماً يريد جرهم لتعاطي مواد مخدرة أكثر، موضحة أنه من الممكن ألا يصل الأطفال لهذه الحالة لتعرضهم للوفاة المبكرة جراء شم المادة، مشيرة إلى أن الحشيش هو من المواد الأخرى التي انتشرت تعاطيها بشكل كبير مؤخراً».

ولعل ظاهرة استنشاق مادة الشعلة واحدة من الظواهر السلبية الجديدة والكثيرة التي زاد انتشارها وتوسعها خلال السنوات الماضية، والتي تؤكد المعطيات أن هناك شبكات عاملة خلفها، سواء بغاية المنفعة المادية أو بغاية التخريب المجتمعي والمزيد منه.

من المفروق إلى الجملة

كثيرة هي أخبار الحوادث المؤلمة والمؤسفة

التي تمر على أسماعنا مرور الكرام، ربما بحكم كثرة الماسي التي نعيشها وانشغالنا بهوموم الحياة اليومية، وربما بسبب كثرة وتنوع هذه الحوادث وتعدد أماكنها وانتشارها، بحيث أصبحت كغيرها من الأخبار المتداولة يومياً، ومع ذلك ما زالت الحوادث المؤلمة للموت أو تلك المتعلقة بالأطفال، لها وقع خاص في أذهاننا، وخاصة المرفقة بصور أو بمقاطع فيديو، تاركة ندوباً إضافية على حياتنا التي أصبحت مليئة بالندوب.

أخبار الحوادث يتم تداولها بالمفروق عادة، حيث يجري الحديث عن كل منها بحسب الحياتيات والظروف الخاصة التي أحاطت بها، مع بعض التحليلات للملابسات التي أدت لوقوعها، وذلك حسب ما يتوفر من معلومات ومعطيات حيالها، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

لكن ماذا لو وضعنا تلك الحوادث لننظر إليها بالجملة بدلاً من المفروق؟ فخلال شهر آذار الماضي تم تداول الكثير من الأخبار عن الحوادث المؤسفة، سواء كانت محاولات انتحار أو حوادث سير، أو اشتعال الحرائق في بعض البيوت أو المحال التجارية، وغيرها من أخبار الملمات التي أتت على بعض المواطنين، ومع ذلك فإن بعض الحوادث كان لها وقع خاص كما أسلفنا، وذلك ربما لكونها تخرج عن حيز الحادث العرضي بخصوصيته، إلى كونها ذات بعد أعمق اجتماعياً واقتصادياً، منها على سبيل المثال الحوادث التالية:

يُظهر مقطع فيديو مصور طفلة تشم مادة الشعلة من كيس نايلون، ثم ترمي بنفسها في نهر بردى وسط دمشق.

سيدة تحاول رمي نفسها من سطح بناء سكني في مدينة طرطوس.

العثور على طفل حديث الولادة في إحدى الحدائق العامة في دمشق، مع رسالة يشير محتواها أنها من ذويها.

القبض على سيدة عرضت طفلها للبيع عبر «فيسبوك» في اللاذقية.

العثور على طفل حديث الولادة داخل حاوية في أحد شوارع السيدة زينب، وقد فارق الحياة قبل الوصول للمشفى.

العثور على طفلة حديثة الولادة أمام جامع الثَّقفي في منطقة باب نوما.

القبض على أحد أرباب السوابق وهو صاحب بسطة لبيع القهوة والشاي يقوم بترويج الحبوب المخدرة والحشيش واستغلال أوضاع الفتيات اللواتي يرتدن إحدى الحدائق في دمشق واصطحابهن لمنزله لتشغيلهن بالدعارة مقابل المنفعة المادية.

إلقاء القبض على شخصين في منطقة الرستن بحمص لإقدامهم على تجارة المخدرات وتصنيع وإنتاج الحشيش المخدر وترويجه.

إلقاء القبض على شخص وامرأة يقومان بترويج مادة الحشيش المخدر وحبوب الكبتاغون في محلة جديدة الفضل بريف دمشق.

هذه كانت بعض الأخبار عن حوادث مؤلمة تم تداولها خلال الشهر الماضي بالمفروق، مع الإشارة إلى أن كلاً منها سيقم معه بعض الحياتيات والملابسات، كما تم الحديث عنها عبر وسائل الإعلام مع رصد بعض ردود الأفعال حيالها، رسمياً أو شعبياً.

تساؤلات

ماذا يعني رصد وتوثيق ثلاث حالات رمي أطفال حديثي الولادة من قبل ذويهم في دمشق لوحدها خلال شهر واحد فقط؟ أو أن يصل الأمر لعرض طفل للبيع كأي سلعة عبر «فيسبوك»؟ أو أن تكثر حالات تعاطي المواد المخدرة، وصولاً للأطفال؟

وماذا يعني ربط ظاهرة تعاطي المخدرات مع ظاهرة الدعارة، أو مع غيرها من الظواهر السلبية الأخرى؟

وماذا يعني أن يتم ضبط من يقوم بتصنيع وإنتاج الحشيش المخدر، بالإضافة إلى الترويج له؟ بعد كل التغني خلال السنوات الماضية عن أن سورية تعتبر منطقة عبور لهذه الآفة وليست مكاناً لتصنيعها أو لتعاطيها والترويج لها!

بعد كل ذلك نتساءل: هل الاكتفاء مثلاً بإدانة مادة الشعلة والمطالبة بتقييد بيعها وتداولها يحل المشكلة، ويمنع تكرارها وتنتهي الظاهرة ومفرازاتها وتشابكاتها؟

السياسات الحكومية هي المدانة الرصد بالمفروق لهذه الحوادث يُغيب ما يجمعها بالجملة، اعتباراً من مستويات المعيشة السيئة والمتردية، مروراً بالظواهر السلبية الوافدة على مجتمعنا، والتي يزداد انتشارها يوماً بعد آخر، وليس انتهاءً بنقل الواقع الاقتصادي الاجتماعي عموماً، أمّا الأكثر تغييراً فهو دور الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية، والأهم: تغيير دور الحكومة وسياساتها المعتمدة والمتبعة رسمياً.

لا شك أن ظروف الواقع الاقتصادي الاجتماعي تضاهراً مع تداعيات الحرب والأزمة، تعتبر مسببات للكثير من الأزمات والظواهر السلبية التي زادت واستفحلت خلال السنوات القليلة الماضية، لكن ما لا يجب إغفاله هو أن السياسات الحكومية كان لها الدور البارز على مستوى تعميق هذه الأزمات وتوسيع رقعتها، فالواقع المعيشي المتدهور والظواهر المرافقة له من فقر وبطالة وتهميش.. وصولاً للظواهر السلبية والتخريبية ومن خلفها، يعتبر نتيجة مباشرة لهذه السياسات.

تقرير أخير للأمم المتحدة أشار إلى أن 80% من السوريين هم تحت خط الفقر، وتقرير المكتب المركزي للإحصاء أشار بوضوح للفجوة الكبيرة بين الدخل والإنفاق، ومع ذلك ما زالت السياسات الليبرالية تفعل فعلها على مستوى المزيد من الإفطار والتهميش، ولا غرابة بعد ذلك أن تتزايد معها كل الموبقات، اعتباراً من مستوى الاستنزاف المعيشي متعدد الوسائل، وليس انتهاءً بشبكات الفساد المستفيدة من كل الظواهر السلبية والتخريبية، والتي تعمل على استمرارها وزيادة اتساعها وانتشارها.

أخيراً، وبكل اختصار يمكن القول: الحكومة هي المعني أولاً وأخيراً بمعالجة سوء الواقع الاقتصادي الاجتماعي والمعيشي، مع مفرزاته على مستوى الظواهر السلبية المتزايدة والمتسعة والمنتشرة، وضبط ومحاسبة العاملين فيها والمستفيدين منها، ولن يعفيها من ذلك تركيز الاهتمام على القشور، مثل: إدانة مادة «الشعلة» أو سواها..

فيسبوكيات

نبدأ فيسبوكيات الأسبوع ببوست «كهربائي» متداول يقول:

● «نحن السورييين مو شايفين حدا قدامنا.. مو تكبر...؟! بس ما في كهربا لنطس..!»

خبر على الصفحة الرسمية لوزارة الكهرباء حول قيام الضابطة العدلية في ريف دمشق بإزالة التعديلات على الشبكة العامة.. وقد علق بعض المواطنين على ذلك بما يلي:

● «المفروض تجيبو الكهرباء للبشر بما انو قضيتو عالفساد بالكهربا».

● «كثير منح ويعطيون العافية .. بس مين بده يلاحق اللي عم يتلاعب بساعات التقنين؟ انا؟».

خبر على لسان مدير فرع الإنارة في محافظة دمشق يقول: «دراسة جديدة للإنارة الذكية، والمحافظة بصدد تطبيق الية تعتمد سوية محددة في الإنارة عبر أجهزة موصولة ببعضها عن طريق الواي فاي..». وفيما يلي بعض التعليقات عليه:

● «الله يستر هالبلد من كلمة الذكية يلي عم تترقوها بكشي».

● «Wi fi.. مو ليكون في كهربا أول!».

خبر من وزارة الاتصالات والتقانة يقول: «تبين أن 170 بالمئة من المستخدمين يعتمدون على تطبيقات التواصل الاجتماعي من (فيسبوك- واتس أب- يوتيوب)». وفيما يلي بعض التعليقات على مضمونه:

● «إي شو يعني.. تحليل هاد ولا في نوايا مبيته عند الوزارة..؟»

● «في استخدام زيادة عالتيقنات لازم تعملو بطاقة زكية لتطبيقات التواصل الاجتماعي».

خبر متداول على الصفحات العامة عن لسان مدير عام سادكوب حول البطاقة الذكية لتوزيع الغاز المنزلي، وقد عقب بعض المواطنين بما يلي:

● «دول ماني بأراضيها غاز أبداً بتمدد لمواطنيها الغاز بالأنابيب ع البيوت... وهون الجرة صارت حلم..»

● «ما بتضبط عيلة من 10 اشخاص مثل العيلة يلي فيها أربع اشخاص وولاد صغار مثل صبايا وشباب».

خبر على صفحة الحكومة الرسمية حول دراسة الآثار الناجمة عن الآلية المتبعة حالياً في دعم محصول القطن، وإيجاد الآلية المناسبة لدعم هذا المحصول..

«وفيما يلي بعض مما علق به المواطنون:

● «وفرو المازوت بالأول لتزرع الناس ما في مازوت».

● «أهم ما في الأمر تأمين الري للمحصول وخاصة من قنوات الري وليس من الآبار حتى لا نستنزف المياه الجوفية».

خبر آخر من صفحة الحكومة عن إعداد دراسة حول تأمين اللحوم لاسيما الحمراء منها بأسعار مناسبة.. وفيما يلي بعض التعليقات عليه:

● «ليش المواطن معو يجيب خبز لحتا ياكل لحمه يتساءل مواطنون».

● «إي بكرا بصدرو الخواريف عالسعودية وببيستوردولنا لحم عجل متلج غير صالح للاستهلاك البشري».

ونختم ببوست حول التعديلات على عقوبات التسول من إحدى الصفحات الخاصة يقول:

● «الحكومة تكافح التسول وتحول أكثر من مليون موظف إلى شحادين!».

وناقل الكفر ليس بكافر..

التل.. معاناة المواطنين بذريعة البطاقة الذكية



منذ ان بدأ تطبيق نظام البطاقة الذكية في محافظة ريف دمشق «مدينة التل» زادت معاناة سائقي السرافيس والمواطنين على حد سواء، فقد انخفض عدد السرافيس العاملة على الخطوط بشكل عام، وتسبب ذلك في ازدحام كبير على المواصلات نتيجة لعدم قدرة جميع السائقين على التبعية.

مراسل قاسيون

فقد بات السائق يحتاج ليوم واحد لتعبئة الوقود ويوم للعمل، بينما كان في السابق يتزود بكمية تكفيه لعدة أيام ودون حاجة للانتظار في الطوابير من الليل وحتى ساعات الصباح، وأغلب السائقين باتوا يتوقفون عن العمل عند الساعة السادسة مساءً لكي يتمكنوا من حجز دور على محطات وقود.

فرصة فساد وتكسب

البطاقة الذكية فتحت بوابات جديدة للفساد، حسب ما قاله بعض السائقين، فمن المعلوم أن السائق وحسب نظام البطاقة الذكية يجب أن يقطع إيصالاً بالتعبئة قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً، كي لا يذهب نصيبه في الوقود في هذا اليوم، وهؤلاء يدعون بأنهم يضطرون لدفع ألف ليرة سورية لعامل المحطة كي يقطع إيصالاً لهم قبل منتصف الليل!

بعض من يستطيع أن يعبئ من المحطات من أصحاب السرافيس يقوم ببيع المحروقات في السوق السوداء دون أن يعمل، حيث وصل سعر اللتر مادة المازوت في مدينة التل إلى 500 ليرة سورية، وهذا أوفر للسائقين حسب زعم بعضهم، حيث بات عملهم خسارة بخسارة، فما يحتاجه السرافيس من تصليح وغيار زيت وتعبئة الوقود يكلفهم يومياً 13 ألف ليرة سورية، ويوميتهم لا تتجاوز 15 ألف ليرة سورية.

وبحسب ادعاء بعض السائقين، تعتمد بعض المحطات لتعبئة السيارات الشاحنة فقط، لأنها تستهلك كميات أكبر من الوقود، حيث يتم تقاضي ستين ليرة سورية زيادة عن التسعيرة الرسمية لكل لتر مازوت، مما يقلل من الكمية المتبقية للسرافيس.

من جيب المواطن

استفادت من هذه الحال سيارات الأجرة والسيارات الخاصة، التي باتت تتقاضى أربعمئة ليرة سورية عن كل راكب من التل إلى مدينة دمشق وبالعكس، مما زاد من نفقات الأسر وبشكل يرهق كاهل المواطنين مادياً، فالخروج من المدينة والعودة إليها بات يكلف 800 ليرة، عدا عن تنقلاتهم داخل مدينة دمشق. وكذلك ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية في المدينة بذريعة تخصيص كميات لا تتوافق وطبيعة عمل سيارات الشحن الصغيرة التي تنقل هذه المواد والسلع إليها، والتي لا تكفي للقيام بالعمل بالشكل المطلوب، حيث خصص لهم 200 لتر بنزين شهرياً فقط، وهو ما يدفع السائقين لدفع مبالغ إضافية لمحطات الوقود كي تزودهم بما يكفيهم من البنزين بحسب ادعائهم، والنتيجة: أن جيب المواطن هي من تتحمل هذه الفروقات السعريّة.

كهرباء البؤس في وادي المشاريع

مراسل قاسيون

انقطاع الكهرباء في هذا الحي لا يعرف التوقيت أو التقنين المتبع في باقي المناطق بسبب بؤس الخدمات المقدمة إليه أصلاً. فانقطاع الكهرباء أو التقنين - الذي أصبح حالة عامة تشمل كل مناطق سورية - مختلف في وادي المشاريع البائس، حيث تكرر فيه انقطاعات لا علاقة لها بالتقنين وبشكل عشوائي، ويحدث ذلك عدة مرات خلال أسبوع واحد أحياناً. عاش سكان دمشق شتاءً قاسياً هذا العام، وعاش سكان وادي المشاريع

وادي المشاريع أو «زورفاً وجبل الرز» كما يسميه السكان، هو أحد مناطق البؤس العشوائية في أحياء الفقير الدمشقية، يقع في المنطقة الفاصلة بين الربوة ومشروع دمر على سفح جبلي. وتقطنه آلاف الأسر الفقيرة في واقع من التهميش والخدمات السيئة من المواصلات والطرفات والصرف الصحي والمياه وانعدام المدارس في المنطقة وصولاً إلى الكهرباء.

نصيبهم من التقنين كما عاشوا نصيبهم من الانقطاع العشوائي، وبخاصة في فترات البرد والمطر. تكرر حالات الانقطاع يوماً أكثر من خمس مرات وبشكل عشوائي في أوقات حساسة، وفي كل مرة تزيد فترة الانقطاع عن ساعتين أو أكثر إضافة إلى ساعات التقنين المعتادة 3X3.

تصل مدة هذه الانقطاعات العشوائية أحياناً إلى يوم أو عدة أيام كاملة، يعاني فيها السكان في بعض حارات وادي المشاريع وجبل الرز من انقطاع نهائي للكهرباء والتبرير هو استمرار أعمال



الصيانة عدة أيام! تكرر هذه الانقطاعات أسبوعياً في بعض الحارات وخاصة في فترات البرد خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ثمة من يلقي اللوم على الطبيعية، أو الشبكة السيئة أصلاً في المنطقة، أو على تأخر طواقم الصيانة في

مرت الشهور الثلاثة الأولى من عام 2019، وشهدت هذه الفترة متغيرات هامة في الوضع الاقتصادي داخل البلاد... أزمة محروقات، وتشديداً للعقوبات، وتقلبات في سعر الصرف، حملت أثارها المباشرة والسريعة على تكاليف معيشة الأسرة شهرياً. وكان للغذاء الحصة الرئيسية في ارتفاع التكاليف المكونة من سلة الاستهلاك المعتمدة رسمياً، والمكونة من ثماني حاجات أساسية.

325 ألف ليرة

تكاليف المعيشة نهاية آذار



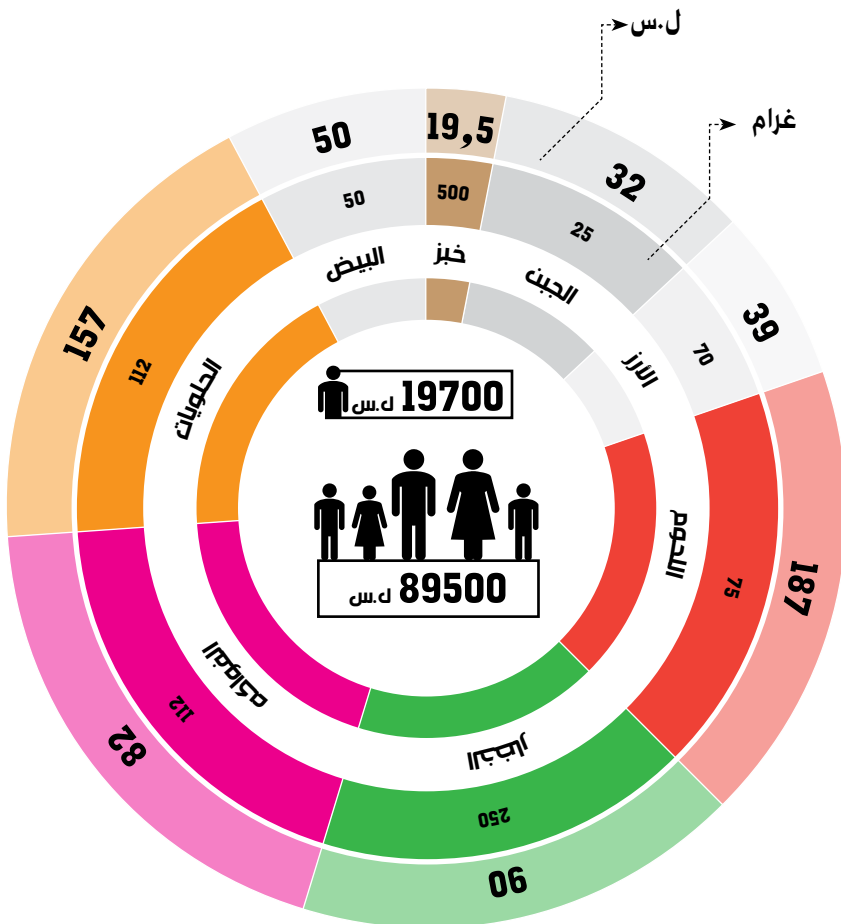
وفق مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، فإن تكاليف معيشة أسرة وسطية مكونة من 5 أشخاص وتقتن في دمشق، قارب في نهاية شهر آذار 2019: 325 ألف ليرة سورية. مرتفعة عن التكاليف المقاسة في مطلع العام بمقدار 15 ألف ليرة، ونسبة ارتفاع 5%... بينما إذا ما قيس الارتفاع في التكاليف بالمقارنة مع عام مضى، فإنها قد ارتفعت بمقدار 30 ألف ليرة، ونسبة 10%.

112 ألف ليرة للغذاء الضروري والمشروبات +12%

المكونات الأخرى الأدوات المنزلية +5%

ارتفعت تكاليف مكونات الغذاء الضرورية المقاسة على أساس حاجة الفرد إلى استهلاك 2400 حريرة بالحد الأدنى، من المكونات الأساسية، مضافاً إليها الزيوت ومشروبات أساسية، ما تم تفصيله في الشكل. الارتفاع الذي زاد على 12 ألف ليرة عن مستوى بداية العام، جاء نتيجة ارتفاع أسعار اللحوم، والفروج تحديداً. بالإضافة إلى ارتفاع في أسعار الخضار الأساسية مثل: البطاطا والبندورة، وارتفاع كذلك في أسعار الفواكه، مثل: الموز والتفاح. بالإضافة إلى ارتفاع في أسعار السكر والحبوب، والأرز بنسب متفاوتة، ولكن ذات تأثير. أما إذا قسنا ارتفاع أسعار الغذاء بالمقارنة بعام مضى، أي: مع نهاية آذار 2018، فإن مستوى الارتفاع كبير، حيث كانت تكاليف الغذاء والمشروبات: 89 ألف ليرة. أي: أن أسعار الغذاء ارتفعت خلال عام مضى بنسبة: 14%، والنسبة الأعظم من هذا الارتفاع حصلت في الأشهر الثلاث الأخيرة.

ارتفعت تكاليف المكونات الأخرى بشكل ملحوظ كما في الغذاء، فباستثناء الأدوات المنزلية من أدوات تنظيف ومواد أساسية التي ارتفعت بنسبة 5% تقريباً، فإن المكونات الأخرى ثابتة. فتكاليف السكن 92 ألف ليرة شهرياً، والتي ارتفعت في مطلع العام بمقدار 3000 ليرة إضافية نتيجة الحاجة إلى مبالغ إضافية لتحصيل جرة الغاز أو ليتر المازوت، التعليل الذي ارتفع في أيلول الماضي إلى 18600 ليرة شهرياً، وتكاليف الأثاث بحدود 18300 ليرة شهرياً، وهي المكونة من تكاليف الكهربائيات موزعة على عشر سنوات، وأدوات منزلية أخرى موزعة على 5 سنوات. وتكاليف النقل 20 ألف ليرة شهرياً، وتكاليف اللباس 17700 ليرة شهرياً للأسرة، وتكاليف الصحة 11 ألف ليرة، والاتصالات 10 آلاف ليرة. ليكون مجموع تكاليف المعيشة: 299600 ليرة، يضاف إليها 8% للحاجات الاستثنائية الأخرى، لتبلغ تكاليف المعيشة الشهرية الإجمالية نهاية العام الحالي: 325 ألف ليرة سورية تقريباً.



إضافات غذائية شهرية للأسرة

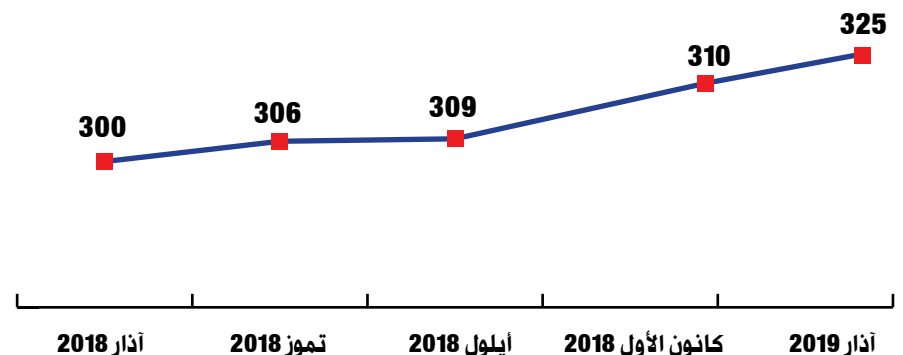
المادة	الكمية	السعر ل.س.
الزيوت	5 لتر	6200
الشاي	1 كغ	4700
القهوة	1 كغ	3000

• 112 ألف ليرة تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية

كانت الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2018، المرحلة الأولى التي انخفض فيها مستوى تكاليف المعيشة خلال سنوات الأزمة السبع، ولكن اتجاه الانخفاض هذا لم يستمر، بل عاد للارتفاع خلال عام مضى. ولكن مقدار الارتفاع خلال الأشهر الثلاثة الماضية يعادل مستوى الارتفاع، خلال تسعة أشهر سبقتة. حيث حملت العقوبات وأزمة المحروقات وعودة سعر الصرف للتقلب أثراً مباشرة، أول ما أودت به، هي أسعار الغذاء ومكوناته الأساسية التي تشكل أكثر من ثلث مكونات سلة الاستهلاك لأسرة من 5 أشخاص في دمشق.



تكاليف سلة الاستهلاك الأساسية لأسرة من 5 أشخاص



ارتفعت تكاليف المعيشة خلال عام بمقدار 30 ألف ليرة نصفها في الأشهر الثلاثة الماضية!

ماذا نستنتج من تجربة الاستيراد الخاص للمازوت؟



يصبح الحد الأدنى للسعر 370، ليتم بعدها إضافة هامش تكاليف شحن ونقل عالية، وهامش ربح أيضاً للشركة المستوردة.

أما الشركة التي أمنت المازوت في حلب، فهي مجموعة محلية، إحدى نشاطاتها في مجال نقل النفط، وأشارت تقارير أخرى إلى أنها كانت سابقاً تكرر نفطاً خاماً في المصافي العامة، الأمر الذي يعني خفض التكلفة إلى حدود 200 ليرة تقريباً تبعاً لسعر النفط الخام. كما ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة المذكورة تمتلك مكاتب عمل في القامشلي، ما يعني احتمال نقل المازوت، أو النفط، من الجزيرة السورية، حيث يباع هناك بسعر 40 ليرة للتر! وهو الاحتمال الأعلى بسبب العقوبات الغربية المطبقة على المجموعة المذكورة.

أيضاً تكن تفاصيل استيراد القطاع الخاص للمازوت للصاعين، فإن تأمين المحروقات هو بالتأكيد نشاط اقتصادي مربح، ستحتكره شركات قليلة، من الأعلى نفوذاً وقدرة على التأثير على الشروط والقوانين، ومن الأقدر على تأمين سعر أقل وربح أوسع. ولكن النتيجة ستكون بكل الحالات ارتفاع تكاليف المازوت الصناعي بمقدار يفوق الثلث، وذلك بالحد الأدنى، وصولاً إلى الضعف في حالة النقل البري.

التوزيع. وبالمقابل فإن تقييد مخصصات توزيع شركة محروقات بحدود كميات البطاقة الذكية، سيعني بأن الحاجات الباقية «الإضافية»، ستؤمّن السوق، ليسود وجود أكثر من سعر... تؤدي إلى توسع سوق سواداً موضوعياً.

شركتان وسعران في حلب ودمشق
لقد بدأ إعطاء السوق حصة في قطاع استيراد المحروقات، وتوزيعها، مع إتاحة عمليات استيراد القطاع الخاص مباشرة، للأغراض الصناعية. وكانت النتائج كما توقع الصناعيون: أسعاراً أعلى، واحتكاراً لعمليات الشراء.

حيث تصدّرت شركتان واحدة في حلب، والأخرى في دمشق، لتأمين حاجات غرف الصناعة من المازوت. ليرتفع مستوى الأسعار الأولى إلى 293 ليرة للتر في حلب، ويصل إلى 475 ليرة للتر في دمشق، ثم تم تخفيضه إلى 450 ليرة، تحصل الحكومة منها على رسم استيراد 70 ليرة على اللتر، والباقي بين الكلف والأرباح.

الفارق الكبير بين السعرين، يعود إلى أن الاستيراد في دمشق تمّ برأ، ومن الدول المجاورة حيث سعر اللتر 300 ليرة سورية تقريباً، وبإضافة ضريبة الاستيراد 70 ليرة،

مضى على تشديد العقوبات الأمريكية والغربية عموماً المطبقة على سورية أكثر من ثلاثة أشهر، والنتائج واضحة المعالم حتى الآن: أزمة عامة لم يفلح تداركها، وفرص خاصة ينجح انتهازها... وأهمها: فرصة تجريب تكليف القطاع الخاص مباشرة باستيراد المحروقات، التي طبقت بداية على مازوت الصناعيين.

عشائر محمود

أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية بتاريخ 25-3-2019 قائمة بأكثر من 80 سفينة شحن بأسمائها وأرقامها، محذرة إياها من نقل النفط والمشتقات إلى سورية. في جولة جديدة من تشديد الحصار الاقتصادي المطبق على السوريين، والذي أصبح يضع قطاع النفط نصب عينيه... وينتقل تشديد الحصار إلى مختلف قطاعات الاستيراد، كما أشار بعض مستوردي المواد العلفية المستوردة من الصين إلى سورية، حيث ازدادت تعقيدات عملية التحويل والشحن حتى على القطاع الخاص السوري. إذ لا تتجرأ المنظومة البنكية الدولية في أثناء لعب دورها التجاري على الإعلان الواضح عن وجهة البضائع خوفاً من الإجراءات العقابية المتمثلة بغرامات مالية.

والنتيجة بالطبع هي: الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأساسية في سورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، والتي انعكست ارتفاعاً في تكاليف الغذاء بنسبة 12%... حيث يؤثر عليها نقص الإنتاج، مع نقص تأمين الطاقة، وارتفاع تكاليفه مع ارتفاع تكاليف

المازوت الحر، وكذلك يؤثر عليها رفع المستوردين لأسعارهم بما يغطي ارتفاع الكلف ويزيد عنه.

تقشف بالطاقة وباب للربح

ردود الفعل الحكومية على العقوبات لم تفلح حتى الآن بالوصول إلى الية رسمية مع الدول المستعدة لتجاوز العقوبات، رغم انتقال الموضوع الاقتصادي إلى صدارة اللقاءات الدبلوماسية. وأزمة المحروقات وأثارها جدياً. بل يتم التخبط حتى الآن بإجراءات تقوم على مبدأ «الأمر الواقع». فالدولة لا تستطيع أن تؤمن المحروقات، ولم تتوصل إلى طرق رسمية فعالة لتجاوز العقوبات، وبالتالي علينا أن نتحمل «التقشف الطاقوي»، وأن نتقبل مستوى أرباح وسطاء تأمين المحروقات، وأثارها الاقتصادية!

جرت متغيرات سريعة في قطاع المحروقات المحلي خلال الأشهر الأخيرة، مبنية على العقوبات. فتمّ التوجه إلى عملية التقشف في الاستهلاك، عبر البطاقة الذكية، التي تحدد كميات الاستهلاك الأسري إلى حدود ضيقة، وتدخل شركة خاصة كطرف في عملية تنظيم

حتى الآن تجلت إجراءات الحكومة في مواجهة أزمة المحروقات بالتقشف الذكي وبإتاحة حصة من سوق المحروقات لشركات كبرى.

293 ليرة 450 ليرة

سغرت شركة في حلب لير المازوت ب 293 ليرة وقد استطاعت تأمينه بهذا السعر غالباً لأنها تكرر النفط الخام في المصافي السوري والكلفة 200 ليرة للتر، ولديها مكتب في القامشلي حيث سعر لتر المازوت 04 ليرة.

إن استيراد المازوت برأ وبيعه بسعر حر يعني تكلفة بالحد الأدنى 370 ليرة أضافت الشركة المستوردة في دمشق 80 ليرات كلف نقل وأرباحاً على اللتر، ليصبح السعر 450 ليرة للتر، واعتماد هذه الطريقة يرفع كلفة لتر المازوت بنسبة 100%.

تعطينا تجربة استيراد مازوت الصناعيين عبر شركات خاصة، نتائج التجربة الأولية لاستيراد القطاع الخاص للمازوت وبيعه، ونموذجاً عن كلف اعتماد هذه الآلية... فتخلي الدولة عن استيراد المازوت ودعمه، ستعني ارتفاع سعره بنسبة 65% بالحد الوسطي. وستعني احتكاره من قبل أطراف محددة قادرة على تأمينه بأقل سعر، وتستطيع الحصول على الموافقات المفصلة على مقاسات محددة، مثل: موافقة شركة المراقبة «العالمية» كما نصت شروط الاستيراد الحكومي!

«ترامبية» في السياسة الصناعية الألمانية!



■ قاسيون

أعلنت ألمانيا في شباط من العام الحالي، ما يسمى بالإستراتيجية الوطنية الصناعية الجديدة في ألمانيا 2030... وانصدم المعلقون بهذه الإستراتيجية، التي تدعو إلى سياسة صناعية «عدوانية»، تميل إلى التوجه العالمي في السياسات الاقتصادية التي تسمى حمائية، وتوصف بالقوموية، التي تطبق عبر العالم، والتي يرتبط اسمها بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبالصين.

الإستراتيجية الألمانية الصناعية الجديدة لعام 2030، تضع أهدافاً وأدوات، من التي تنعطف إليها السياسات الاقتصادية في لحظات الأزمات والركود... وبعد أن كانت «السياسات الصناعية» مستهجنة، وغير معلنة، على اعتبار أن السوق تدير أموراً بعفويتها، أصبح وضع سياسة تلعب الدولة فيها دوراً أساسياً هو عنوان اليوم، ليتجاوز الأمر «ميول ترامب الحمائية» ويتبين أنه ضرورة في اللحظة الاقتصادية العالمية المعقدة.

عناوين من الإستراتيجية الجديدة

«رفع حصة التصنيع من الناتج الألماني من مستوى 23% وهو ضعف حصة التصنيع من ناتج فرنسا والولايات المتحدة»، إلى 25% وفي عموم الاتحاد الأوروبي من 14 إلى 20% من ناتج الاتحاد حتى عام 2030.

تقول الإستراتيجية في هذا السياق، بأنه «ينبغي ألا نخسر أية وظيفة صناعية، ومن الخطأ التمييز الآن بين وظائف قديمة ومضرة بيئياً، وبين الوظائف الجديدة الصديقة للبيئة». في توجه يشابه موقف الإدارة الأمريكية الحالية، اللامبالية بالأخذ بمحددات المناخ، مقابل محددات الأعمال.

«الحفاظ على سلاسل القيمة المضافة المنتجة في الاتحاد الأوروبي مغلقة»، الأمر الذي تعتبره الإستراتيجية مهماً جداً، وهو ما يعني حماية صناعية، عبر الحمائية التجارية التي تؤدي لإعاقة حرية دخول البضائع.

«دعم الشركات الكبرى واعتبارهم أبطالاً وطنيين انطلاقاً من الحجم الكبير»، حيث يجادل تقرير الإستراتيجية بأن الدولة التي لا تمتلك الشركات الكبرى بمقدار الكتلة الحرجة الضرورية للمنافسة دولياً، فإنها ستستبعد من جزء مهم ومتزايد من السوق الدولية الصناعية. ما يعني بأن السياسة الصناعية الجديدة، تتبنى

بوضوح دعم الشركات الكبرى... مزيلة من قاموسها الليبرالي الحديث الزائف السابق عن تأمين شروط المنافسة! مقابل وضع أعمال الشركات الكبرى الاحتكارية في مصاف البطولة الوطنية.

«الدولة يجب أن تكون مستعدة للتدخل لمنع عمليات استحواذ الشركات الأجنبية غير المرغوب فيها»، لتخص الإستراتيجية قطاع البنى التحتية بالذكر، حيث الصين أكبر منافس عالمي. ما يعني أن السلطة السياسية، وبدواعي «تهديد الأمن القومي»، ستتدخل لمنع حركة رؤوس الأموال وتحديد طابع الاستثمارات.

«دور الدولة المباشر، حيث على الدولة أن تساهم بدعم العمليات ذات الأهمية الاقتصادية المعتبرة، وذلك عبر التعاون، الدعم المالي، والمساهمة المباشرة، ومدى مساهمتها ودعمها يجب أن يتحدد وفق مستوى أهمية العملية». لتؤكد الإستراتيجية على ضرورة مساهمة الدولة المباشرة في القطاعات الجديدة في اقتصاد المنصات، والنكاه الصناعي وغيرها.

الإعانات ومساهمة الدولة للمنافسة العالمية

تشير الإستراتيجية الصناعية الألمانية، إلى أنه رغم النجاحات التي حققتها

في ظل المنافسة الهائلة مع الولايات المتحدة واليابان والصين، التي يعود نجاحها كما تقول الإستراتيجية إلى السياسة الصناعية.

تشير الإستراتيجية في تمييز عن «سياسة ترامب» إلى أن ما سبق لا ينبغي أن يعتمد على التعريفات الجمركية، بل ينبغي أن يعتمد على ثلاث أدوات رئيسية: الإعانات، والمساهمة المباشرة للدولة مع الشركات، وإصلاح سياسة المنافسة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

■ عن دراسة لمركز دراسات PIIIE بعنوان:

«The Return of Economic Nationalism in Germany»

الصناعة الألمانية، كان من الممكن أن يكون أداء الصناعة الألمانية أفضل. حيث خضعت صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية الألمانية للمنافسة من اليابان وكوريا، ولم تتمكن من ترسيخ نفسها في صناعة الكمبيوتر والهواتف الذكية، وليس لألمانيا ولا أوروبا وجود هام في اقتصاد الإنترنت.

تعتبر الإستراتيجية أن سبب الإخفاقات هو الافتقار إلى الحجم الكبير، وإلى الدعم السياسي بالمقارنة بالشركات الأمريكية واليابانية. كما تعتبر أن قطاع صناعة السيارات الألمانية، وهي جوهر قطاع الصناعة التحويلية، مهددة إذا لم تتقدم ألمانيا سريعاً في مجالات، مثل: الروبوتات، والنكاه الاصطناعي، وإنتاج خلايا البطاريات..



تنضم ألمانيا رسمياً إلى حملة السياسات الصناعية الحمائية، التي تسيطر في دول المركز: انطلاقاً من الطليعة الأمريكية مع ترامب إلى اليابان، ومن ثم إلى ألمانيا. ضاربة عرض الحائط في المقولات النيوليبرالية السابقة، حول نبذ دور الدولة وقدرتها السوق بحريتها فقط على تسيير النمو... لتتحول عناوين السياسة الصناعية اليوم إلى الحماية، والدعم والمساهمة المباشرة للدولة. أما لماذا الصناعة هي المنطلق، فذلك تفسيره في كونها النقطة الأكثر اختلالاً في ميزان القوى الاقتصادي العالمي، حيث تقدمت الصين القوة الصاعدة لتصبح المنافس الأكبر والأهم عالمياً في قطاعات الصناعة عموماً، وفي الصناعات عالية التكنولوجيا أيضاً. تحتاج الشركات الكبرى إلى أقصى استثمار لموارد الدول الغنية في وقت الأزمات والركود، وهو ما يشهده عالم اليوم. وبينما ترسخ هذه الدول سياسات دعم اقتصاداتها وصناعاتها، تستمر بتصدير سياسات الانفتاح الاقتصادي لأسواق دول العالم الثالث، التي ينبغي ألا تلعب دوراً اقتصادياً يعيق تقاسم السوق العالمية بين الكبار!

مبيع وتوظيف أقل في الصناعة الألمانية

أظهرت المؤشرات الألمانية تراجعاً في مؤشر الشراء لقطاع الصناعة الألماني إلى مستوى هو الأقل منذ أكثر من ست سنوات.

سواء في المشتريات الصناعية أو في مستويات التوظيف الصناعي في ألمانيا، وفق المؤشر المسمى IHS، وفق ما نقلته وكالة Bloomberg. أدى هذا الانخفاض الكبير، إلى تراجع في قيمة اليورو بنسبة نصف بالمئة تقريباً، ليصل إلى 1,13 دولار.

التراجع يعزوه محللو مؤشر IHS إلى عدم اليقين حول البريكست، والعلاقات التجارية الأمريكية الصينية، بالإضافة إلى تراجع في صناعة السيارات الأمريكية، مع تقلص الطلب العالمي.

انخفض مؤشر الصناعة الألمانية إلى مستوى 44,7، وأقل بمقدار أربع نقاط تقريباً عن المتوقع... وهي المرة الثالثة التي ينخفض فيها المؤشر عن مستوى 50، الأمر الدال على «التقلص»



فيضانات الحسكة تفصح المستور



شهدت مناطق عديدة في محافظة الحسكة خلال الأسابيع الأخيرة هطولات مطرية غير مسبوق، لم تحدث منذ عقود، وادت إلى غمر قرى وأحياء وشوارع رئيسية في مناطق «المحطانية والجوادية والمالكية وتل حميس» وانقطاع السير على الطريق الرئيسي الواصل بين القامشلي- أكبر مدن الحسكة- والمالكية في أقصى شمال شرق المحافظة إثر تشكل السيول التي تسببت في انهيار بعض الجسور الصغيرة.

■ مراسل قاسيون

الفيضانات يوم أمس السبت بسبب الأمطار الغزيرة المستمرة منذ يومين، الأمر الذي تسبب بوفاة امرأة وطفل. وأوضحت المصادر أن المنازل في بعض هذه القرى والأراضي الزراعية المتطرفة تعرضت لأضرار كبيرة، وتسبب أيضاً بانهيار عشرات المنازل الطينية، ونزوح السكان باتجاه المدارس الحكومية في المنطقة.

يشار إلى أن المنازل الطينية المصنوعة من اللبن تنتشر بكثرة في محافظة الحسكة وخاصة في الريف، مما يجعل هذه المنازل عرضة بشكل أكبر لخطر الانهيار في حالة الفيضانات والأمطار الغزيرة.

وتحفل وسائل التواصل الاجتماعي المحلية بالعشرات من النداءات والاستغاثات التي وجهها أبناء المناطق المتضررة إلى الجهات المعنية لإنقاذهم من المخاطر التي ما زالت تهددهم بسبب حالة الطقس، والوضع المزري الذي يعاني منه المتضررون ممن تدمرت بيوتهم وتضررت ممتلكاتهم، وفي هذا الإطار فإن المطلوب استنفار كل الجهات المسؤولة سواء كانت الرسمية الحكومية أو سلطة الإدارة الذاتية.

وفي سياق آخر، تضررت الأراضي الزراعية بشكل كبير بسبب السيول التي جرفت المزروعات في عديد من المناطق، أو بسبب

وفي مدينة الحسكة مركز المحافظة، عمد الأهالي إلى إقامة عدد من السواتر الترابية بمحيط نهر الخابور بحي المريديان جنوب المدينة لحماية منازلهم من الفيضانات، نتيجة استمرار الهطولات المطرية الغزيرة على المحافظة لأكثر من أسبوع.

وقالت قناة «الإخبارية» السورية- يوم الاثنين 25 من آذار- «إن مدير الموارد المائية في الحسكة وجه العناصر الفنية للاستنفار وفتح البوابات والمفرغات في سدي الجوادية- شرق القامشلي 60 كلم- وباب الحديد- المجاور- إثر السيول التي خلفتها الأمطار الغزيرة في المنطقة».

وجاء ذلك عقب نداءات في مساجد الجوادية بريف الحسكة تطالب الأهالي عبر مكبرات الصوت بإفراغ المنازل القريبة من سد البلدة النائية، بعد ارتفاع منسوب المياه، بحسب شبكات محلية، واجتاحت الفيضانات مدينة القحطانية شمال الحسكة، الأحد الفائت، نتيجة غزارة هطول الأمطار، حيث تم إخلاء مئات المنازل بالمنطقة تحسباً لانهيار سد الجوادية القريب.

وأفادت مصادر إخبارية محلية: إن بعض القرى في ريف القامشلي الجنوبي اجتاحتها

في مدن أو قرى المحافظة الحدودية مع العراق وتركيا، مما يتطلب إجراء معالجة جذرية بعيداً عن الاستعراض الإعلامي، والحديث عن الإنجازات أكانت صادرة عن الجهات الرسمية أو سلطات الإدارة الذاتية، خصوصاً في ظل التغيرات المناخية التي تنبئ بتكرار هذه الظاهرة الطبيعية في السنوات المقبلة.

الهطولات الغزيرة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أفات في المزروعات الصيفية، مما يعني تهديد مصدر الرزق الرئيس في المحافظة التي تعتمد بشكل أساسي على القطاع الزراعي.

وتكشف فيضانات الحسكة المتكررة عن المشكلة المزمنة المتجسدة بهشاشة البنى التحتية للمحافظة النائية وترهلها سواء

لا بطاقة ذكية للكهرباء.. لكن للخبز ربما!

■ عادل إبراهيم

كذلك نفى أي اتجاه لإحداث تغييرات في واقع الكهرباء لجهة خصصته، وتساءل «كيف تم طرح موضوع البطاقة الذكية، وكيف تم افتراض الخصخصة في هذا التوقيت الذي تعمل فيه كل الدولة ليلاً نهاراً من أجل تأمين الوقود لزوم محطات التوليد وتأمين الكهرباء للبلاد ضمن نظام تقنين يبدو الأصعب»؟.

لا خصخصة ولا تصدير

النفى أعلاه أتى عبر حديث للوزير لأحد المواقع الإعلامية المحلية مؤخراً، وذلك رداً على ما تم تداوله من أحاديث خلال الفترة الأخيرة، سواء عبر بعض المقالات الصحفية أو عبر صفحات التواصل الاجتماعي، مؤكداً بحسب الموقع: «الأمر محسوم في سياسة الدولة.. لا خصخصة ولا بطاقة ذكية في الكهرباء».

وكذلك نفى الوزير أيضاً تصدير الكهرباء إلى لبنان، مؤكداً: «أن تصدير الكهرباء إلى لبنان متوقف تماماً، فقط في عام 2018 تم وبموجب اتفاقية موقعة بين

نفي وزير الكهرباء ما اشيع خلال الفترة الماضية عن موضوع توجه العمل بموجب البطاقة الذكية نحو التزود بالطاقة الكهربائية وتوزيعها، كما طبقت على مستوى توزيع المحروقات «البنزين- المازوت- الغاز».

البلدين تنص على تبادل الطاقة في حال حصول مشكلة أو عطل. تم تزويد لبنان نتيجة عطل فني لديه بـ 11 مليون كيلو واط ساعي، وهي تشكل 4 على عشرة آلاف من إنتاج سورية في ذلك العام والبالغ 25 مليار كيلو واط».

الخبز تالياً

الوزير لم يغلق الحديث حول البطاقة الذكية وإمكانية دخولها على قطاعات عمل أخرى غير المحروقات، بل تم فتحه بشكل موارب من قبله، حيث قال: «لسنا بحاجة إلى البطاقة الذكية التي تطرح ويجري العمل عليها الآن في قطاع توزيع المشتقات النفطية حصراً، وإذا انتقلت إلى قطاع آخر فسيكون ما يخص الخبز لجهة ضمان التدفق السليم للطحين والمازوت إلى الأفران وضمان عدم سرقته».

البوابة التي تركها الوزير مواربة بحديثه حول إمكانية انتقال البطاقة الذكية للدخول إلى حيز توزيع وبيع الخبز، فتحت الكثير من التساؤلات لدى المواطنين مع الكثير من علامات الاستغراب والاستياء، وهي لا شك تعتبر



والسؤال الذي يتبادر للأذهان: هل تطبيق البطاقة الذكية على مستوى الحلقة الأخيرة من سلسلة الإنتاج الطويلة أعلاه والمتمثلة بحلقة البيع يعتبر كافياً لضمان عدم سرقة مستلزمات إنتاج هذا الرغيف؟ أم أن الموضوع بالنتيجة لن يكون إلا مزيد من الأعباء والضغوط على المواطنين دون طائل؟

الرغيف، اعتباراً من القمح والعقود المبرمة من أجله، مروراً بالمطاحن واليات عملها، وصولاً للرغيف، مع عدم إغفال المازوت والخميرة وغيرها من مستلزمات الإنتاج الأخرى على طول السلسلة، والتي أصبحت بقرّة حلوياً للفاستدين والمستفيدين من هذه السلسلة على مستوى الإنتاج والتوزيع والبيع.

مطروحة للنقاش داخل الأروقة الحكومية بانتظار القرار واليات التنفيذ ربما!!

عبء إضافي دون طائل

الأمر المفروغ منه، أن موضوع إنتاج رغيف الخبز بحاجة للرقابة والمتابعة والمحاسبة على مستوى كامل سلسلة الإنتاج المرتبطة بهذا

جينات منازة



وجدتها

د. عربوب المصري



ماذا وكيف نأكل؟

يشكل الغذاء غير الصحي وغير المنتج بشكل مستدام خطراً عالمياً على الناس وعلى الكوكب. أكثر من 820 مليون شخص يعانون من نقص في الغذاء ويستهلك الكثير منهم نظاماً غذائياً غير صحي يساهم في الوفاة والأمراض المبكرة. علاوة على ذلك، فإن الإنتاج العالمي للأغذية هو أكبر ضغط تسببه النظم الاقتصادية على الأرض، مما يهدد النظم البيئية المحلية واستقرار نظام الأرض.

سوف تؤدي الاتجاهات الغذائية الحالية، إلى جانب النمو السكاني المتوقع إلى حوالي 10 مليارات بحلول عام 2050، إلى تفاقم المخاطر التي يتعرض لها البشر والكوكب.

التحول إلى النظم الغذائية الصحية من النظم الغذائية المستدامة أمر ضروري جداً، والأهداف العلمية للوجبات الغذائية السليمة والإنتاج الغذائي المستدام ضرورية لتوجيه التحول الغذائي العظيم. سيتطلب التحول إلى وجبات صحية تحولات غذائية كبيرة، بما في ذلك انخفاضاً أكبر من 50% في الاستهلاك العالمي للأغذية غير الصحية، مثل: اللحوم الحمراء والسكر، وزيادة أكبر من 100% في استهلاك الأطعمة الصحية، مثل: المكسرات والفواكه والخضروات والبقوليات. ومع ذلك، فإن التغييرات المطلوبة تختلف اختلافاً كبيراً حسب المنطقة.

من المرجح أن تفيد التغييرات الغذائية من الوجبات الغذائية الحالية إلى النظم الغذائية الصحية بشكل كبير صحة الإنسان، حيث تتجنب نحو 10.8 إلى 11.6 مليون حالة وفاة سنوياً، أي بنسبة تتراوح ما بين 19 إلى 23.6%.

مع تسبب إنتاج الغذاء في مخاطر بيئية عالمية كبرى، يجب أن يعمل الإنتاج المستدام للغذاء ضمن حيز التشغيل الآمن لأنظمة الغذاء على جميع المستويات على الأرض. لذلك، يجب ألا يستخدم الإنتاج المستدام للغذاء نحو 10 مليارات شخص، أي: أرض إضافية، وحماية التنوع الحيوي الحالي، والحد من استخدام المياه الاستهلاكية وإدارة المياه بطريقة مسؤولة، والحد بشكل كبير من التلوث بسبب أسمدة الأزوت والفوسفور، وإنتاج صفر من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وعدم التسبب في أية زيادة أخرى في الميثان وانبعاثات أكسيد الأزوت.

سيتطلب التحول إلى الإنتاج المستدام للأغذية تخفيض ما لا يقل عن 75% من نقص المحاصيل، وإعادة التوزيع العالمي لاستخدام الأسمدة الأزوتية والفوسفورية، وإعادة تدوير الفوسفور، وإدخال تحسينات جذرية في كفاءة استخدام الأسمدة والمياه، والتنفيذ السريع لخيارات التخفيف الزراعي للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، واعتماد ممارسات إدارة الأراضي التي تحول الزراعة من مصدر الكربون إلى مستهلك له، وتعمل على تحول أساسي في أولويات الإنتاج.

سيتطلب تحقيق النظم الغذائية الصحية من النظم الغذائية المستدامة للجميع تحولات كبيرة نحو أنماط غذائية صحية، وتخفيضات كبيرة في فقد الأغذية وهدرها، وإدخال تحسينات كبيرة على ممارسات إنتاج الأغذية.

نجحت الرأسمالية على مدى عقود بتفريق الشعوب إلى عدة مجموعات، الفرق في العمر بين أطفال وشباب وشيوخ، الفرق بين الجنسين، أو بين الميول الجنسية التي تفرخ كل بضعة أشهر، أو بين الأثنيات، أو الأديان وغيرها. وكان لهذا التفريق أن كرس في أذهان البشر لدرجة أنهم أصبحوا ينطلقون من خلاله في تحليلهم لواقعهم، وفي إيجاد مخرج لمشاكلهم. وهذا التفريق أخذ جميع الأشكال الاجتماعية، وكرس في المؤسسات الاجتماعية كافة.

أو قوة بعضها. وبالطبع هذا الاختلاف البسيط بالنسبة للجسد، لم يتم ببضعة سنين، بل كان نتيجة تطور البشرية عبر آلاف السنين.

ولكن معظم الأبحاث الجينية مسيطر عليها من قبل الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فهي أيضاً منحازة لمنطق التفريق. فبحسب دراسة في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، إن معظم الأبحاث الجينية تقوم على من هم من أصل أوروبي، بينما تشكل الأصول الأخرى أقل من 10%. وتستخدم هذه الأبحاث في إيجاد دواء للأمراض، خاصة المستعصية أو غير المتقلبة منها. ولكن كون الأبحاث الجينية دقيقة جداً وتقوم على عمل الطفرات، فإن وجود طفرة في من هم من أصل أوروبي لا يعني وجود الطفرة ذاتها في من هم من أصل آسيوي أو إفريقي. فقد اعتبر البحث الصادر عن مجلة Cell العلمية من 21 الشهر الحالي أن الانحياز لمن هم من أصل أوروبي في هذه الأبحاث يؤدي إلى قلة معرفة في كيفية معالجة الأمراض المستعصية في الأثنيات الأخرى. ويؤدي إلى خلل في معرفة مضاعفات الدواء الموجه إلى طفرة أو جين أو بروتين معين. فبمعنى آخر، إن الأبحاث الجينية التي تؤدي إلى تركيب دواء معين لمعالجة أي من الأمراض المستعصية، تقوم على التركيبة الجينية والطفرة الموجودة عند من هم من أصل أوروبي، والتي تختلف عند الأفارقة أو الآسيويين. وبالتالي، الدواء الذي يعالج السكري مثلاً في إفريقيا غير فعال بالنسبة نفسها لأي فرد من أصل أوروبي.

خطوة أولى

حتى لو أن نقد انحياز الجينات حافظ على نفس التجزيء التي يتبعها من يقوم بالانحياز ولكنه يضيء على نقطة مهمة، وهي: إبقاء البشر في دائرة الاختلاف والفرق في المستويات. وخاصة في عمل دقيق مرتبط بعمل الجينات والطفرات، أي: التطور الذي وصلنا إليه كبشر اليوم في جسدنا وكيفية عمله. ولكن أقله: أن هذا النقد وجه إصبع الاتهام إلى الانحياز واعترف بضرورة توسيع دائرة الأبحاث الجينية لكي تدرس في اختلاف تأثيرها. وهذا التفريق يجد المنطق نفسه في الأبحاث النفسية والاجتماعية، حتى لو أنه لا يمكننا الانطلاق من نفس المنطلق هنا. مثلاً: اعتبار العامل الجيني يشكل نسبة من الإصابة إلى الزهايمر، أو الانقسام، أو الاكتئاب أو غيرها من الأمراض النفسية. ولكن الأمراض النفسية دائماً مرتبطة بالاجتماعي، وهنا يطغى العامل الجيني في علم النفس السائد، ويغيب العامل الاجتماعي. ويصنف البشر بحسب الجينات التي يحملونها، وليس بحسب البيئية الاجتماعية التي عاشوا وتربوا فيها. وكون العلم السائد خاضع لمنطق التفريق يجعله يدور في نفس دوامة الفرق وليس الجمع. ويجعله يغيب عن العديد من الروابط التي قد تؤدي إلى معالجة العديد من المشاكل التي نعيشها، والتي في الأغلب تهدد حياة البشرية بطريقة ساذجة مقارنة بتقدم العلم اليوم.

الابحاث الجينية تجري بنسبة 90% على من هم من اصل اوروبي الامر الذي يجعلها منحازة ويؤدي لضعف إمكانية تعميمها علمياً

الصين والهند من تنافس تقليدي إلى تعايش متكامل



مشاركة الصين في إيران حصصاً في حقول النفط والغاز، وزيادات الائتمان لمحطات الطاقة، وبناء السكك الحديدية وتحديثها، من بين أمور أخرى. بالإضافة إلى الحفاظ على حنفية النفط مفتوحة، فإن هذه الاستثمارات تسهل تدفق المواد الخام إلى الصين والسلع الاستهلاكية من الصين إلى إيران. قد تتباين هاتان الطريقتان للاستثمار في إيران في الأساليب والأهداف، لكنهما لا تتعارضان مع بعضهما البعض.

لا يتعين على طهران أن تختار بين الاستثمارات الصينية والهندية. في الواقع، هناك فرص متزايدة لتعاون محدود في إيران بين البلدين في علاقة تنافسية شاملة. على عكس منافسة القوى العظمى، التي تركز على القوة السياسية أو العسكرية النسبية، فإن العلاقات الاقتصادية مع قوة إقليمية لا تمنع الآخرين. يمثل التهديد بتجديد العقوبات فرصة لإيران لتعزيز الاستثمار التعاوني الصيني والهندي في البلاد لتحديث وتطوير قطاعها المختلفة. وللتقاء من عدم التيقن من الاستثمار الهندي، دعت طهران بالفعل الاستثمار الصيني في «تشابهار» وطرح فكرة ربط الميناءين المتنافسين «غوادار» و«تشابهار». مثل هذه التطورات الأخيرة تدفع الهند والصين للعمل معاً عن كثب، سواء يريدان ذلك أم لا.

إن التحول الجذري في العلاقة بين الصين والهند، من التنافس التقليدي إلى التعايش المتكامل، لا يعني أن روح المنافسة ستكون غائبة عن العلاقات الصينية الهندية في إيران. بل سيبقى التنافس بعداً مسيطراً على التعاون المستقبلي. إن إدخال جانب المعاملات التجارية إلى جانب التعاون، مثل تلك الموجودة في إيران، ينبغي أن يعطي مثلاً عن الحقيقة بأن المنافسة من خلال الوسائل الاقتصادية لا تتطلب الحصرية. وبهذه الطريقة، تمثل إيران البشير لمنافسة تعاونية هندية صينية مستقبلية في الشؤون الاقتصادية الجغرافية.

لطهران شريان حياة حيوي مع انسحاب الاستثمارات الأخرى من البلاد تحت ضغط الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة التدفقات المباشرة للنفط من آسيا الوسطى والشرق الأوسط الأوسع من شأنها أن تحرر الصين من اعتمادها الوحيد على مضيق «مالاكا» (Malacca)، الذي تنتقل عبره الغالبية العظمى من النفط الصيني حالياً. علاوة على ذلك، فإن خط السكك الحديدية الذي تم تشغيله حديثاً بين «بايانور» (Bayannur)، في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم في الصين، وطهران هو علامة على أن بكين قد تظل متحدية للجهود التي تقودها الولايات المتحدة لعزل إيران أكثر، خاصة عندما تكون مصالحها الوطنية على المحك. في أعقاب الإتفاقية النووية لإيران في عام 2015، وازدهار العقود الجديدة، وتنوع الروابط التجارية. وبالتحديد مع الدول الأوروبية. مما اعتبر بمثابة نعمة كبيرة للاقتصاد الإيراني حتى الآن. غير أن القرار الذي اتخذته إدارة ترامب بإعادة العقوبات قد عرض الكثير من هذا للخطر. ولمواجهة هذا التهديد، سعت إيران إلى ترسيخ العقود والحفاظ على الدعم والاستثمار الأجنبي. تمثل هذه الجهود فرصة للصين والهند لزيادة المشاركة، رغم التحديات الكبيرة التي تفرضها العقوبات الأمريكية. إن الاستثمار الذي يستمر في مواجهة العقوبات سيكون بمثابة مقياس للمنافسة الاستراتيجية بين الصين والهند في المستقبل.

وبالنظر إلى المكانة المحورية لإيران في الإستراتيجيتين الإقليميتين للبلدين، فمن المحتم أن تواصل الصين والهند المشاركة النشطة، على الرغم من أساليبهما المختلفة. وبينما تستهدف الهند استثماراتها في مشروع «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب»، الذي يرتبط بنقلها الأمنية والاقتصادية على الأمد الطويل، فإن بكين تتخذ استراتيجية أوسع نطاقاً للوصول إلى الهدف نفسه. تشمل

كتب الباحث في معهد «إيستويست» الأمريكي للدراسات الأمنية، مايكل داب، مقالاً بعنوان «الصين والهند في إيران»، في ما يلي تقدم قراءة في المادة.

إعداد فاسيون

تحتاج بكين لطهران بسبب مبادرتها «الحزام والطريق»، بينما تحتاج نيودلهي إلى طهران لمرها الدولي للنقل بين الشمال والجنوب. أصبح إحراز التقدم في إيران أولوية لكل من الصين والهند، حيث تسعى كلتا الدولتين لتوسيع النفوذ في محيطهما على التوالي. ولأن إيران تقع في منعطف حرج، فإنها تربط آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط. علاوة على ذلك، توفر الموارد الوفيرة لإيران كمية كبيرة من الطاقة للصين والهند. ولطالما أثرت هذه العوامل دائماً على علاقات طهران مع بكين ونيودلهي، والتي كانت دائماً تتراوح ما بين علاقات التعامل التجاري والإستراتيجي. في حين أن العلاقات الصينية الهندية كانت مشحونة بالتحديات المختلفة، فإن الطريقة التي تدير بها الدولتان خلافتهما في إيران. أي: بتوظيف مزيج من التعاون والمنافسة. تلقي الضوء على قوتيهما النسبية وتكون أساس الطبيعة المتغيرة لعلاقتهما. على عكس المنافسة الإستراتيجية الثنائية التقليدية بين الدول، فإن التنافس بين الصين والهند في إيران التي تحاصرها العقوبات سوف يتطور على الأرجح إلى تعايش طويل الأجل يدل على ما قد يكمن في علاقتهما الإستراتيجية في بلدان أخرى غير مجاورة. يتركز الأثر الاقتصادي للهند في إيران حول طموحات دلهي الجيوسياسية لتحسين الاتصال الإقليمي، وتعزيز أمن الطاقة، والوصول إلى الأسواق الأوروبية. والجزء الأساسي من إستراتيجية دلهي هو «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب» (INSTC)، وهو مشروع مشترك برئاسة الهند وروسيا وإيران لتعزيز توصيل البنية التحتية من روسيا عبر إيران إلى المحيط الهندي. عند

الانتهاء منه، سوف يسمح بسهولة الوصول أسرع بكثير من المسار الحالي عبر قناة السويس إلى موارد الطاقة في آسيا الوسطى المحاطة كلياً بالبحر، كما أنه سوف يسمح بإنشاء الممرات التجارية التي تربط الهند بالدول الأوروبية عبر روسيا التي تتجاوز باكستان بشكل كامل وبشكل إستراتيجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يستند استثمار الهند في إيران على تحديث وتوسيع ميناء تشابهار، وهو أقرب نقطة وصول حيوية إلى المحيط الهندي بالنسبة لإيران، ومحطة مرتقبة لـ «ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب» المزمع إنشاؤه. ما ينطوي عليه ميناء «تشابهار» الإيراني المدعوم من قبل الهند متحدياً الميناء الباكستاني «جوادر» المدعوم صينياً، على بعد تسعين ميلاً فقط، هو أمر رمزي وعملي على حد سواء، يدل على ارتفاع التنافس الجغرافي والاقتصادي بين الصين والهند في المنطقة. في المقابل، كانت الصين ولا زالت واحدة من اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد والتجارة الإيرانية منذ الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015. ويرجع هذا لأسباب واضحة: إيران هي منتج كبير للسلع التي تغذي اقتصاد الصين المتنامي، وهي في موقع جغرافي على مفترق طرق إستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق (BRI) الصادرة عن بكين. تتوافق هذه العلاقة التكافلية مع التوسع التدريجي للصين في تعاملها مع إيران، من الفترة التي أعقبت الثورة الإيرانية مباشرة في عام 1979 حتى بلغ نظام العقوبات الدولي ذروته في عام 2006.

تقدم الصين، وهي أكبر شريك تجاري لإيران وأكبر مستورد للنفط إضافة إلى الاستثمار المستمر من جانب بكين في قطاعي النقل والطاقة الإيرانيين، تقدم الصين

كانت الصين ولا زالت واحدة من اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد والتجارة الإيرانية

الانتخابات المحلية التركية:

سجال محتدم.. و«صفر برامج»



يصادف يوم الأحد 31 آذار الجاري موعد الانتخابات المحلية التركية، لانتخاب رؤساء بلديات الولايات والأحياء والبلدات والقرى. ويتنافس 12 حزباً سياسياً ومستقلين في كسب أصوات 57 مليون ناخب في هذه المعركة السياسية التي تنصهر عناوينها الأزمة الاقتصادية في البلاد، المتمثلة بالتضخم وازدياد معدل البطالة وارتفاع الأسعار. ويأتي ذلك كله في ظل ظرف تشهد فيه البلاد تشابكاً معقداً للملفات الأساسية كالسياسة الخارجية وتنازم العلاقات التركية- الغربية وتوجه تركيا في المقابل نحو الشرق، وانعكاسات ذلك كله على الوضع الاقتصادي والداخلي..

■ محمد الخياط

تعد الانتخابات المحلية الحالية، ثالث معركة سياسية تشهدها البلاد منذ عامين. سبقها الاستفتاء على التعديلات الدستورية في نيسان 2017 والتي تحولت البلاد بموجبها من النظام البرلماني إلى الرئاسي، تلتها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية في 2018، وبموجب نتائج هذه الأخيرة تبلورت اللوحة الحالية لتحالفات القوى السياسية المختلفة: حزب العدالة والتنمية AKP، الذي يتزعمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في تحالف وثيق مع الحركة القومية MHP بزعماء دولت بهتشي، واللذان يؤلفان في الانتخابات المحلية الحالية «تحالف الشعب»، في مقابل «التحالف الجمهوري» المعارض المكون من حزب الشعب الجمهوري CHP برئاسة كمال كيليشدار أوغلو إلى جانب «الحزب الجديد» İYİP والذي تأسس حديثاً بزعماء ميرال أكشنر، وهو بالأصل جزء من الحركة القومية التركية ومنشق عنها. في مقابل هذا المشهد، يأتي حزب الشعوب الديمقراطي HDP اليساري منفرداً في التوجه والبرنامج بزعماء صلاح الدين دميرتاش الذي يقبع حالياً في السجن بتهمة «دعم الإرهاب» التي حاكها له الحزب الحاكم، لوقف التأثير المتزايد الذي استحوذ عليه تدريجياً على الساحة السياسية والجمهورية منذ دخوله إلى البرلمان في الانتخابات البرلمانية قبل الماضية.

أزمة مع الغرب

بات تازم العلاقات التركية- الأمريكية معلناً منذ بداية العام الماضي على وجه التقريب، وذلك على خلفية تحول السياسة الخارجية التركية التدريجي نحو الشرق وتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الروسي بعد عقود طويلة من ارتهان تركيا للسياسات الغربية، وتأديتها دور الذراع المنفذة لتلك السياسات من خلال إثارة التناقضات والقتال مع الجوار، وبالأخص مع المعسكر الشرقي. بالملحوس، يبرز التوجه الجديد لتركيا من خلال مسار أستانا المتصل بالحل السياسي للأزمة السورية، وتوريد منظومة S400 الروسية للدفاع الجوي، وارتفاع التبادل التجاري مع روسيا ضمن خطة تهدف للوصول إلى رقم 100 مليار دولار، واحتمالية رفع التأشيرة بين البلدين، بحسب تصريحات وزير خارجيتها.

وفي المقابل فإن التدهور الحاصل في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية افتتح عقده

مع شن «حرب عملات» على الليرة التركية ضلعت فيها السعودية والإمارات بضوء أخضر أميركي، بالإضافة إلى تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب غير مرة بتصريحات مثل: «تدمير تركيا اقتصادياً» في سياق متصل بالملف السوري، وكذلك إلغائه لاحقاً مزايا تجارية جمركية للصادرات التركية إلى الولايات المتحدة، وفقاً لنظام «التفضيلات المعمم- GSP» كانت تركيا تتمتع بها منذ عام 1975م.

عملياً، أدى ذلك كله إلى ارتفاع نسبة التضخم بمقدار 25%، بحسب بيانات رسمية، وارتفاع النشاط المضارب للتجار، وارتفاع عدد المعطلين عن العمل إلى 8 مليون عامل، ما انعكس أزمة اقتصادية خانقة في المجتمع التركي، واحتقاناً جماهيرياً مع غياب البرامج الواضحة لتجاوز الأزمة، وغموض التوجهات الاقتصادية لمختلف القوى السياسية.

أجواء مشحونة

تصدرت الأزمة الاقتصادية والمعيشية عناوين الرئيسية للسجال الانتخابي بين القوى السياسية التركية، ففي حين يتهم الحزب الحاكم- على لسان رئيسه أردوغان- الغرب صراحة بالوقوف وراء هذه الأزمة للتأثير على مسار الانتخابات، معتبراً إياها «إملاءات سياسية» على تركيا، وأعداً بتجاوز الأزمة في الصيف المقبل، يستثمر التحالف المعارض «التحالف الجمهوري» بحالة الاستياء الشعبي من الوضع الاقتصادي، واصفاً تركيا «بالبيت الذي اشتعل مطبخه بالحريق» على لسان كيليشدار أوغلو زعيم حزب الشعب الجمهوري، في إشارة إلى الأزمة المعيشية للمواطن التركي، وحمية امتداد «الحريق» إلى بقية أرجاء المنزل، ويتهم كيليشدار الطرف المقابل بإساءة إدارة الدفة في البلاد منذ توليه الحكم، غامراً إلى سياسة التحالفات الدولية التي تنتهجها تركيا مؤخراً، وتشاطر الشخصيات والأحزاب المعارضة التركية كيليشدار أوغلو التصعيد الذي ابتدأه ضد التحالف الحاكم، والذي بدوره يتصدى لها، مطالباً إياها بتوضيح

برامجها، في مشهد يتراشق فيه الطرفان الاتهامات بغياب الرؤية والبرنامج للتعامل مع الملفات المختلفة.

«السجال» الانتخابي

لا يختلف توجه التحالف المعارض الاقتصادي والسياسي بالجور عن نظيره لدى التحالف الحاكم. كلا الطرفين يتبعان نهج الليبرالية الاقتصادية، وتتمحور دعايتهما الانتخابية حول جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط قطاع الخدمات والسياحة. مع ذلك توجد بعض الفوارق بينهما، كافتتاح التحالف الحاكم على روسيا وإيران والعالم العربي ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً، مقابل التزام سياسة حزب الشعب الجمهوري المعارض بالعلاقات التاريخية التقليدية مع السوق الغربية. لذلك لا يرتقي مستوى السجال الانتخابي بين الطرفين إلى درجة طرح البرامج الاقتصادية بل ينحصر في كونه «سجالاً». فالخلاف إذن هو حول شكل تنفيذ البرنامج لا حوله بالذات. إلا أن الناخب التركي في هذا التفصيل يمنح أفضلية نسبية للاتجاه الذي تنتهجه الحكومة بالتوجه شرقاً كونه يقدم بديلاً وعزاً لعقود طويلة من سياسة «الذلال» التي مارسها الغرب، وبالأخص الأوروبيون في ملف العضوية أو الشراكة مع «الاتحاد الأوروبي»، ولا سيما في ظل التوجه الأمريكي المعلن في إطباق الطوق اقتصادياً على تركيا.

اليسار ودوره

بشكل عام، يغير اتجاه حزب الشعوب الديمقراطي والقوى والأحزاب الشيوعية واليسارية التركية منفرداً خارج سرب القوى التقليدية، ببرامج مختلف نوعياً، منحاز إلى قوى العمل، بمفردات متنوعة وملموسة وفقاً لأوضاع الولايات المختلفة. إلا أن الطريق الذي ينتهجه اليسار عموماً لا يخلو من بعض المطبات والمنزقات والتي تقف عائقاً في كثير من الأحيان أمام اكتسابه للشارع والجمهور. أبرز تلك الأخطاء هو الوقوع في فخ التأطير الإيديولوجي والقومي الذي تدفعه

إليه القوى اليمينية في المقلب الآخر، بشقيه الحاكم والمعارض. فيجري على سبيل المثال تصنيف حزب الشعوب الديمقراطي بأنه حزب يقتصر على قومية محددة «الكردية»، فيما تركز بعض الأحزاب الشيوعية على شعارات ثنوية مقارنة بالآزمات الاجتماعية الحاضرة، كتمحور برامجها حول حقوق المرأة والطفل وقضايا اللاجئين والبرامج الثقافية بالدرجة الأولى. ولا تبدو قوى اليسار التركي بصد رد التهمة عن نفسها إذ ينخرط بعض مرشحيها وأعضاؤها في السجال مدافعين عن تلك البرامج دون إعطاء الأولوية للمسائل الطبقة والاجتماعية. ويعزو البعض القصور في أداء مرشحي وكادرات اليسار إلى ابتعاد قيادة الحزب عن إدارة المهام، وبالأخص صلاح الدين ديميرتاش ورفاقه القابعون في السجن.

حسابات عملية بغض النظر عن نتائج الانتخابات الحالية، فقد حقق التحالف الحاكم في استفتاء التعديلات الدستورية إبريل 2017 والانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2018 سيطرته الفعلية على زمام السلطة في البلاد لسنوات مقبلة. حيث إن الصلاحيات الدستورية الواسعة التي حظي بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومن ثم تشكيله للحكومة في العام الماضي، حسم معركة السلطة في البلاد إلى حد كبير. ولم تستفد المعارضة التركية كثيراً من الاستمرار في توجيه الاتهام للسلطة في الفشل في إدارة البلاد، لأن المعارضة كان لها حصتها في إدارة العديد من ولايات البلاد، ولم تنجح بدورها في حلحلة الأزمات المختلفة، وهذه نقطة لا يفوت الحزب الحاكم فرصة تسجيلها على المعارضة في كل مناسبة.

من المرجح ألا تشهد اللوحة كثيراً من التغييرات في تركيا مهما كانت نتيجة الانتخابات المحلية. يرى المراقبون أن المعارضة على الأرجح ستحقق فوزاً في معاقلة التقليدية، وربما في العاصمة أنقرة، فيما تتزايد حظوظ مرشح حزب العدالة والتنمية بن علي يلدزم في مدينة اسطنبول كبرى مدن تركيا ومركزها الاقتصادي.

الصورة عالمياً

- مع انطلاق مسيرات مليونية يوم الأرض، لقي 4 شبان مصرعهم وأصيب أكثر من 300 متظاهر، برصاص جيش الاحتلال على حدود قطاع غزة يوم السبت.



- قال وزير الدفاع البلغاري كراسيمير كاراكاشانوف: إن بلاده لن تسمح بنشر قواعد بحرية للنااتو على أراضيها في المستقبل القريب، ودعا الوزير إلى عدم تأجيج التوتر في المنطقة بطرح مثل هذه المعلومات المزيفة.



- كلف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتعليق تقديم الدعم المباشر لغواتيمالا وهندوراس والسلفادور. وقالت صحيفة «بوليتيكو»، إن حوالي 627 مليون دولار خصصها الكونغرس العام الماضي لبلدان أمريكا الوسطى، باتت «معلقة» لدى مديرية الميزانية بالبيت الأبيض.



- تصل رئيسة وزراء نيوزيلندا إلى الصين يوم الأحد في زيارة قررت اختصارها ليوم واحد فقط، رغم تأكيدها على أهمية هذه الزيارة للعلاقات الثنائية بين البلدين، وقالت في تصريحات قبيل زيارتها: إن «هذه الرحلة تتمحور حول تعميق علاقتنا» و«بحث مسألة التغير المناخي وحماية البيئة».



- أصيب خمسة أشخاص وأوقف سبعة آخرون في مواجهات في برشلونة عاصمة إقليم كتالونيا، بين متظاهرين كانوا يحتجون ضد استقلال الإقليم، ونشطاء مؤيدين للانفصال.



- اجتازت مجموعة من السفن الحربية التابعة لدول الناتو مضيق الدردنيل والبوسفور، ودخلت إلى البحر الأسود وقد أعلن مصدر في المركز الوطني لإدارة الدفاع الروسي، أن سفن أسطول البحر الأسود الروسي ترافق تحركات سفن الناتو.



أوكرانيا عرض هزلي بعنوان «انتخابات»



بعد حوالي 5 سنوات على انفجار الأزمة الأوكرانية لا تزال البلاد تعيش حالة من التوتر في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، لتتوج الآن بانتخاباتٍ سوف تُفضي إلى واحدٍ من طريقتين...

■ يزن بوظو

شهدت أوكرانيا أحداثاً عدة متسارعة في نصف العقد الماضي، عناوينها الرئيسية الثلاثة: عودة شبه جزيرة القرم بعد إجراء استفتاء شعبي فيها إلى الانضمام إلى روسيا الاتحادية، وانقلاب في السلطة السياسية، وإعلان كل من دونيتسك ولوهانسك جمهوريات مستقلة من جانب واحد عن أوكرانيا بعد مواجهات عسكرية لا تزال مستمرة حتى الآن.

لمحة من الماضي

تراكمت في أوكرانيا العديد من التناقضات التي لم يجر حلها، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلالها، استغلها الغرب عموماً وعلى رأسها أمريكا في حربه المستمرة ضد الشرق وروسيا تحديداً من جهة، وبؤرة توتر قابلة للانفجار حين الضرورة من جهة أخرى، أما من الناحية الشرقية فكان الخطاب يدعو ضمن أطر الحوارات والتهدئة والحلول السياسية... بعد أن

انفجرت الأزمة الرأسمالية في 2008 تدهورت الحالة المعيشية للشعب الأوكراني أكثر، ولا يزال يعيش أثارها حتى اليوم، هذا التدهور دفع بالشعب الأوكراني لإعادة النظر في سياسة حكوماته المتعاقبة، وفي حل التناقضات السابقة، مما دفع في عام 2013 الرئيس الأوكراني آنذاك إلى تعليق حكومته توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي تمّت مواجهته بانقلاب سياسي في البلاد لصالح القوى الليبرالية المتشددة ومن خلفها الغرب، أدخلتها في أزمة سياسية واجتماعية مستمرة حتى الآن. لكن مع تعمق الأزمة الرأسمالية وفرض آلية التراجع على رأس هرمها، الولايات المتحدة الأمريكية، وضعف أدوات هيمنتها اقتصادياً وسياسياً، أفسح المجال مؤقتاً في حينه لتجري شبه جزيرة القرم استفتاءً شعبياً كانت نتيجته انضمامها إلى روسيا الاتحادية، وإعلان كل من دونيتسك ولوهانسك جمهوريات مستقلة بعد

مواجهات عسكرية مع كييف. ليبرالية أكثر، تدهور أكثر بعد الانقلاب السياسي، وإجراء انتخابات شكلية في حينه تسلّم رجل الأعمال الأوكراني «بترو بوروشنكو» رئاسة البلاد بسياسات ليبرالية جديدة، تسببت في تدهور معيشي أكثر للشعب الأوكراني، ومن الناحية السياسية داخلياً لم تعترف حكومته بالإدارة الذاتية لكل من دونيتسك ولوهانسك محافظة على أجواء متوترة معهما، وأدت السياسات الخارجية التابعة للغرب إلى دخول البلاد في مواجهة مباشرة مع روسيا الاتحادية حول وبذريعة شبه جزيرة القرم، أما من الناحية الاقتصادية فتم تعليق وعرقلة عدد من الاتفاقيات التجارية بين أوكرانيا وروسيا، أهمها ما يخص مادة الغاز.

انتخابات هزلية

توضّح نتائج التصويت الحالية لحملة المرشحين الـ39 للرئاسة الأوكرانية ضعف الرئيس الحالي

«بوروشنكو» الذي حظي بنسبة 17% تقريباً، لكن الأمر الساخر والذي يعكس الحالة العامة اتجاه هذه الانتخابات بمرشحها هو حصول «الغان الهزلي فلاديمير زيلينسكي» على أعلى نسبة أصوات بلغت 30%. بالإضافة إلى حرمان 2,5 مليون أوكراني من التصويت في الانتخابات بسبب قرار لجنة الانتخابات المركزية الأوكرانية إغلاق مراكز الاقتراع على الأراضي الروسية.

مساران بنهاية واحدة

إن هذه الانتخابات كما تبدو حتى الآن لن تغير شيئاً ولا يعول عليها، سوف تفضي الآن أو لاحقاً إلى عودة الحراك الشعبي في أوكرانيا ضمن مسارين: استمرار المواجهة والقمع السياسي من قبل الحكومات الليبرالية المتعاقبة إلى حين إنجاز تغيير في السلطة السائدة بقيادات سياسية جديدة... أو الدخول ضمن أليات التسويات السياسية من قبل الحكومة الأوكرانية وفك حالة الارتباط والتبعية عن الغرب.

بسبب قرار لجنة الانتخابات المركزية جرى حرمان 2,5 مليون أوكراني من التصويت

خفصة وعقوبات وحرب...



من وضع قدمه على حلق الاقتصاد الفنزويلي محاولاً خنقه. قد يكون هذا الكلام صحيحاً، وهو جدلي ويستحق إيلاء النظر، لكن ليس في هذا السياق بكل تأكيد. فمهما كانت حكومة مادورو غير كفؤة في إجراءاتها وسياساتها، فهذا لا يسوغ لحكومة دولة أجنبية التدخل بشكل متعمد لزيادة الوضع سوءاً. على هؤلاء أن يتخيلوا لو أنّ دولة أجنبية فعلت المثل مع الولايات المتحدة أثناء الأزمة المالية عام 2008.

الدماغ الإمبريالي الأمين:

في هذا السياق، استقرّ الاعتماد من أجل التخطيط الإمبريالي بشكل كبير على «مجلس العلاقات الخارجية CFR»، وهي المنظمة المعروفة شيوعاً باسم: «الدماغ الإمبريالي الأمين» وكذلك باسم: «مركز أبحاث وول ستريت». كتب ريتشارد هاس في عام 2000 مقالاً بعنوان: «أمريكا الإمبريالية» يبحث فيه على الحاجة إلى استعادة الهيمنة الإمبريالية للولايات المتحدة على العالم. خدم بعدها كمدير لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية في إدارة جورج بوش الابن، حيث ساعد بالتوجيه لتغيير النظام في العراق. ثم أصبح رئيساً لمنظمة مجلس العلاقات الخارجية في 2003. كتب هاس مقالاً في أيلول/سبتمبر 2018 جادل فيه بأنّ هناك حاجة ملحة لتدخل الولايات المتحدة لتغيير النظام في فنزويلا. ووفقاً لهاس فإنه من الضروري تقديم هذا التدخل العسكري للولايات المتحدة أمام العامة بأنّه تدخل «إنساني».

لكن وعبر الترويج للحرب الاقتصادية الأمريكية تحت مسمى «الاقتصاد-الجغرافي» وهو دراسة الجوانب المكانية والزمانية والسياسية للاقتصاد والموارد، فقد لعب مجلس العلاقات الخارجية دوراً مركزياً في تمهيد الطريق للانقلاب في فنزويلا. تتمثل الإستراتيجية في استخدام تقنيات

«يمكن مقارنتها بحصار العصور الوسطى المفروض على البلدات. إنّ العقوبات في القرن الحادي والعشرين تختلف في كونها لا تريد البلدات بل الدول ذات السيادة، أن تخضع وتجتو على ركبها».

مسدس الابتزاز الأمريكي:

إنّ ما لا يراه الصحفيون الغربيون عادة هو السلاح الابتزازي الذي تحمله الولايات المتحدة وتوجهه نحو رأس ناخبي فنزويلا: إنّها العقوبات الاقتصادية. لقد كلفت العقوبات الاقتصادية الحكومة الفنزويلية 6 مليارات دولار في فترة الاثني عشر شهراً التالية لفرض ترامب عقوبات مالية في آب 2017. وهو ما يشكل قرابة 6% من ناتج فنزويلا القومي الإجمالي، في إقليم تنفق فيه معظم الدول حوالي 7% من ناتجها الإجمالي السنوي على الرعاية الصحية.

كما يمكننا أن نضع في حسابنا: أنّ فنزويلا لم تتمكن في عام 2018 سوى من استيراد ما قيمته 11,7 مليار دولار بضائع. وهذه العقوبات الأمريكية، إلى جانب كونها ابتزازاً، هي إجرامية بكل وضوح. حيث قامت بشكل جذري بكسر قدرة الحكومة على استيراد بضائع أساسية، مثل: الطعام والدواء. يتم تجاهل هذه الأمور بوقاحة من قبل الإعلام السائس، الذي يتحمس لادعاءات حول «التدخل الروسي» في الانتخابات في الولايات المتحدة. كما تمّت الإشارة إلى أنّ اعتراف الحكومة الأمريكية «بالحكومة الجديدة» ومنع حصول فنزويلا على مدفوعاتها من شحنات النفط المسلمة يعني تصعيد العقوبات لتصبح أكثر تدميراً حتّى.

يقول البعض في الولايات المتحدة: إنّ العقوبات الأمريكية ليست هي السبب في الأزمة الفنزويلية، وأنّ حكومة مادورو كان بإمكانها تجنب حدوثها خلال العام ونصف الأولى من ولايته عندما كانت أسعار النفط لا تزال مرتفعة، وأنّه لو فعل ذلك لمنع ترامب

ونحن نكتب هذه السطور كانت الولايات المتحدة ماضية فيما بدأت من توجيه الانقلاب السياسي-الاقتصادي المفتوح في فنزويلا. وفي ذات الفترة تقريباً أعلنت بأنها تنسحب بشكل منفرد من معاهدة «الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى INF». لقد وضع هذان الحدثان اللذان حدثا في كانون الثاني وشباط من هذا العام، علامة جديدة على التصعيد الإمبريالي للولايات المتحدة، مهددة كامل العالم عبر هذا التصعيد.

مجموعة من الكتاب: تعريب وإعداد: عروة درويش

في 23 كانون الثاني/يناير، أي: بعد عدّة أسابيع فقط على انتخاب مادورو لفترة رئاسية جديدة في فنزويلا، قام السياسي من الجناح اليميني خوان غوايدو الذي لم يترشح للرئاسة، والذي كان اسمه مجهولاً لأكثر من 80% من الشعب الفنزويلي، بإعلان نفسه رئيساً لفنزويلا. قام بعزل الرئيس المنتخب مادورو بحجة أنّه «مغتصب» للسلطة، وهو الذي حصل على أصوات أكثر من ثلثي الناخبين، والذين بلغت نسبتهم 31% من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع في فنزويلا، وذلك بالمقارنة مع 26% فقط من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع في الولايات المتحدة والذين أوصّلوا ترامب إلى منصب الرئاسة.

وسارعت الولايات المتحدة على الفور بإعلان غوايدو كرئيس شرعي لفنزويلا. ثمّ باشرت واشنطن على الفور بفرض، ما هو على أرض الواقع، حظر على النفط الفنزويلي القادم إلى الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت الاستيلاء على أصول «سيتغو» - شركة النفط المملوكة لفنزويلا في الولايات المتحدة، وذلك باسم المتأمرين على الانقلاب. وقام بنك إنكتراف في الوقت نفسه، بناءً على أمر الولايات المتحدة، بوقف قدرة الحكومة الفنزويلية على الوصول إلى احتياطيها من الذهب البالغ 1,2 مليار دولار.

حصار العصور الوسطى:

إنّ الانقلاب الجاري، والذي تمّ التحضير له في الولايات المتحدة، هو ببساطة الأخير في سلسلة محاولات الحكومات الأمريكية إسقاط جمهورية فنزويلا البوليفارية خلال العقدين الأخيرين. ويمكننا عند النظر إلى هذه المحاولات أن نجد لها ثلاثة دوافع مترابطة: (1) تدمير الاشتراكية الفنزويلية. (2) استعادة السيطرة على النفط الفنزويلي وهو الاحتياطي الأكبر للنفط في العالم. (3) إعادة التأكيد على هيمنة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية.

دعمت الولايات المتحدة ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة في العقد الماضي: في الهندوراس عام 2009، وفي البارغواي عام 2012، وفي البرازيل عام 2016. لكنّ فنزويلا هي الجزيرة التي يصعب كسرها تبعاً لكونها تملك حكومة اشتراكية تدعمها حشود واسعة من الشعب، وكذلك من غالبية فقراء فنزويلا، الذين يدعمون بشدة الإجراءات الثورية بسبب تأديهم الكثير من الإمبريالية الأمريكية. وكفي نفهم طبيعة الانقلاب الذي أطلق عنانه ضدّ فنزويلا في كانون الثاني 2019، فمن المهم أن نراه ضمن معطيات الحرب الاقتصادية المصممة لتقويض سيادة الدولة الفنزويلية. لقد أعلن المقرر الخاص للأمم المتحدة، ألفريد دي زاياس، في تقريره الرسمي الذي أتمّه في آب/أغسطس 2018 عن فنزويلا: «إنّ العقوبات الاقتصادية والحصار» أي: مثل التي تفرضها الولايات المتحدة على فنزويلا في تحدّ للقانون الدولي

دعمت الولايات المتحدة ثلاث انقلابات في العقد الماضي في هندوراس والبارغواي والبرازيل والآن في فنزويلا

حزمة أمريكية واحدة

الأعمال البرجوازية في أواخر 2004، والتي كانت مخصصة لإذكاء نار هستيريا «الحرب على الإرهاب». وقد أشارت إلى الجرائم التي تحصل في العالم والذي يذهب ضحيتها مدنيون أبرياء. فقالت: «أمريكا وأوروبا و(إسرائيل) ومصر والباكستان والحكومات في كل مكان هي عرضة لهجوم المتطرفين الإسلاميين. ولا يريد هؤلاء الإرهابيون سوى تدمير المجتمع العلماني العصري». لقد تم تصوير الحضارة الغربية بأنها تقف في وجه الهمجية التي ترغب بتدمير ما يفترض بأنه ذروة التطور الاجتماعي.

والذي يغيب عن هذه الصورة الرائجة هو الدور المفترس الذي لعبته وتلقبه الإمبريالية الأوروبية والأمريكية. ربما نعيش حقاً في «عصر الهمجية الجديد» الذي يجد تعبيراته في الأصوليات الدينية، لكنّها الهمجية التي رأى ماركس بأنها تصاحب الحضارة البرجوازية، وما قالت عنه روزا لوكسمبورغ مرة بأنه: «حطام الهمجية الإمبريالية». علينا أن ننظر إلى الرأسمالية العالمية، وإلى ما فعلته الولايات المتحدة وحلفاؤها في العراق وليبيا، وما تحاول فعله في فنزويلا، عندها سنبعث في العمق عن الهمجية التي تعتبر سمة لزماننا.

إنّ الإمبريالية هي الهمجية، دعونا ننظر كمثال إلى ما فعلت الإمبريالية البريطانية في الهند، وهو ما سماه مايك ديفيس «الهولوكوست الفيكتوري»: إنّها مصادفة تزامن الاستيلاء الإمبريالي على فائض القيمة في المجتمع الهندي مع المجاعات الهائلة، وفرض أجور التجويع على العمال البريطانيين. فقد كان الأجر الذي يمنحه البريطانيون لعمال الأعمال الشاقة في مدراس في الهند في عام 1877 إذا ما قدرنا قيمته بالسعرات الحرارية، أدنى حتى ممّا كان يعطيه النازيون للسجناء المجرمين على العمل في معسكر اعتقال بوتشتوالد في عام 1944. لقد أشار ماركس إلى أنّ التوسع البريطاني قد دمر الصناعة الهندية ونشر البؤس والمهانة بين السكان، وحدّ إنتاج البلاد بالمواد الزراعية الأولية لصالح بريطانيا. لقد كانت الإمبريالية البريطانية في واقع الأمر قوة مدمرة وهدامة للقوى الهندية المنتجة، مما تسبب بتخلفها رغم إدخال قوى الصناعة العصرية إلى المجتمع الهندي.

يقول المروجون «لديمقراطية» الولايات المتحدة، أمثال بروفيسور التاريخ في جامعة نيويورك نبال فيرغسون: «هناك حاجة لدى العديد من الأمم اليوم لكي تتم الهيمنة عليها من قبل الولايات المتحدة أكثر من حاجتها للاستقلال التام... فهذا ينجم عنه المزيد من الديمقراطية ونظام علمي أكثر ثراء ورخاء». لكننا وقد شهدنا آثار هذه «الديمقراطية» سواء القديم منها أو الحديث كما في العراق وليبيا وأفغانستان، فنحن لسنا حمقى لنبتلع مثل هذه الأجدات. نحن نحتاج حقاً كي نتخلص من بؤسنا أن نضع حداً للرأسمالية وتوسعها واتخاذها أشكالاً جديدة وأطواراً أخرى قد لا تؤدي بنا فعلاً إلا إلى الهمجية والدمار.

لكن، وكما كتب دانييل سينغر في خاتمة كتابه «ألفية من؟»: «قد تكون الاشتراكية ممكنة تاريخياً، أو حتى ضرورية لإنهاء شرور الرأسمالية. لكن هذا لا يعني بالضرورة بأن الاشتراكية ستحل بشكل حتمي مكان الرأسمالية». علينا أن نأخذ هذا التحذير على محمل الجد. فصراعنا وكفاحنا هو الذي سيحدد ما إذا كنا سنحظى «باشتراكية» أم «بحطام الهمجية الإمبريالية» في مستقبلنا كبشر.



تدميرهما بفعل تغيير النظام الذي أطلقتته الولايات المتحدة.

الانسحاب من الاتفاقية

ربما نذير السوء الأكبر في تصعيد الإمبريالية الأمريكية كان إعلان إدارة ترامب رسمياً في 2 شباط انسحابها المنفرد من اتفاقية الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى، والتي تتطلب وفقاً لشروط الاتفاقية ستة أشهر كفترة انسحاب قبل أن تصبح سارية المفعول. وقاد هذا الفعل إلى تصريح مقتضب أدلت به منظمة «حملة نزع السلاح النووي» التي مقرها بريطانيا، والتي قادت كفاحاً جماهيرياً ضد الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى في الثمانينات:

«أعلن ترامب بأنه سيسحب الولايات المتحدة من اتفاقية الصواريخ النووية متوسطة وقصيرة المدى. كانت هذه المعاهدة حجر أساس في السيطرة على السلاح النووي، بحيث أزال آلاف الصواريخ النووية المميتة من أوروبا. هذه لحظة خطيرة بالنسبة للعالم أجمع. هناك سباق تسلح نووي جديد ينشأ ويتزايد، خطر وقوع حرب نووية بشكل يومي. يجب أن تكون الحركة على استعداد للوقوف ومعارضة عودة الصواريخ النووية الأمريكية إلى الأراضي البريطانية إن كان سيتم إلغاء الاتفاقية في نهاية فترة الانسحاب التي تستغرق ستة أشهر».

إنّ الكفاح ضد سباق تسلح نووي جديد من شأنه أن يعرض سكان العالم بأسره للخطر، ويجب أن يكون أحد الأولويات العليا في عصرنا. لقد حان الوقت لتعبئة عالم جديد لصالح السلام، لمواجهة التصعيد الخطير في عصرنا، وهذا يعني وقبل كل شيء: مواجهة الإمبريالية الأمريكية.

عصر الهمجية الجديد

«نحن على مشارف عصر همجي». هذه كانت كلمة التحرير الافتتاحية لصحيفة أسبوع

في العراق المحتلة من الولايات المتحدة. وفي سياق الانقلاب الحالي في فنزويلا، كتبت جافي مقالاً في 28 كانون الثاني في مجلس العلاقات الخارجية بعنوان: «لا طريق سهلاً أمام النفط الفنزويلي في الصراع لنقل السلطة». لتدعم بشدة انقلاب السياسي من الجناح اليميني غوايدو، ولتخطط سلفاً للاستيلاء على النفط الفنزويلي. بعد مقارنتها للوضع في فنزويلا بالوضع في العراق، جادلت جافي: بأنه سيكون على الولايات المتحدة، بعد نجاحها في إسقاط الجمهورية البوليفارية بقيادة مادورو، سيكون عليها ضخ مليارات الدولارات لتدعيم صناعة النفط الفنزويلية وزيادة الإنتاج، وخاصة في وجه من سمّتهم: «جماعات مسلحة منشقة عديدة تعمل داخل فنزويلا، وتشمل المرتزقة الكوبيين». وقد أشارت بقوة إلى أنّ هذا سيتطلب الاستقرار الذي توفره قوات الولايات المتحدة.

كما أشارت، بأن مفتاح نجاح الانقلاب سيكون في الإجراءات التي أخذتها بالفعل الولايات المتحدة، والتي أدت لحظر استيراد النفط الخام الفنزويلي إلى شركة سيتغو وإلى المشتريين الآخرين. وكذلك الحجز على أصول النفط والذهب الفنزويلي في الخارج لحرمان البلاد من الكثير من ثروتها الاقتصادية. وما يجعل هذه الإستراتيجية ممكنة هو ما أشار إليه بلاكويل وميغان أو. سوليفان في مقال في 2014 بأنه «القوة البترولية التي نشأت نتيجة تقنيات التكسير»، فالاستقلالية المتزايدة للولايات المتحدة في مجال الطاقة والضغط الذي تتمتع به على النفط العالمي يمنحها الآن الحرية لسحق الدول النفطية مثل: فنزويلا دون الإضرار باقتصاد الولايات المتحدة. وكرد على العقوبات الأمريكية وتحت ضغط الضرورة تركت الحكومة الفنزويلية مؤخراً الدولار كوسيلة لبيع نفطها. هناك دولتان تبنتا هذه الإستراتيجية من قبل: العراق وليبيا. وكلتا الدولتين تمّ

أكثر منهجية لعقوبات اقتصادية «ذكية» لتدمير البلاد. وذلك كما هو موضح بشكل خاص من قبل الكاتبين التابعين لمجلس العلاقات الخارجية روبرت بلاكويل وجينيفر هاريس في كتابهما «الحرب بوسائل أخرى» عام 2016، الذي أصبح دليل إرشاد لمركز غرينبرغ للدراسات الجغرافية-الاقتصادية التابع لمجلس العلاقات الخارجية، والمخصص للترويج لحروب الولايات المتحدة الاقتصادية «وقد استقى إلهامه من مكتب الحرب الاقتصادية الأمريكي في الأربعينيات من القرن العشرين».

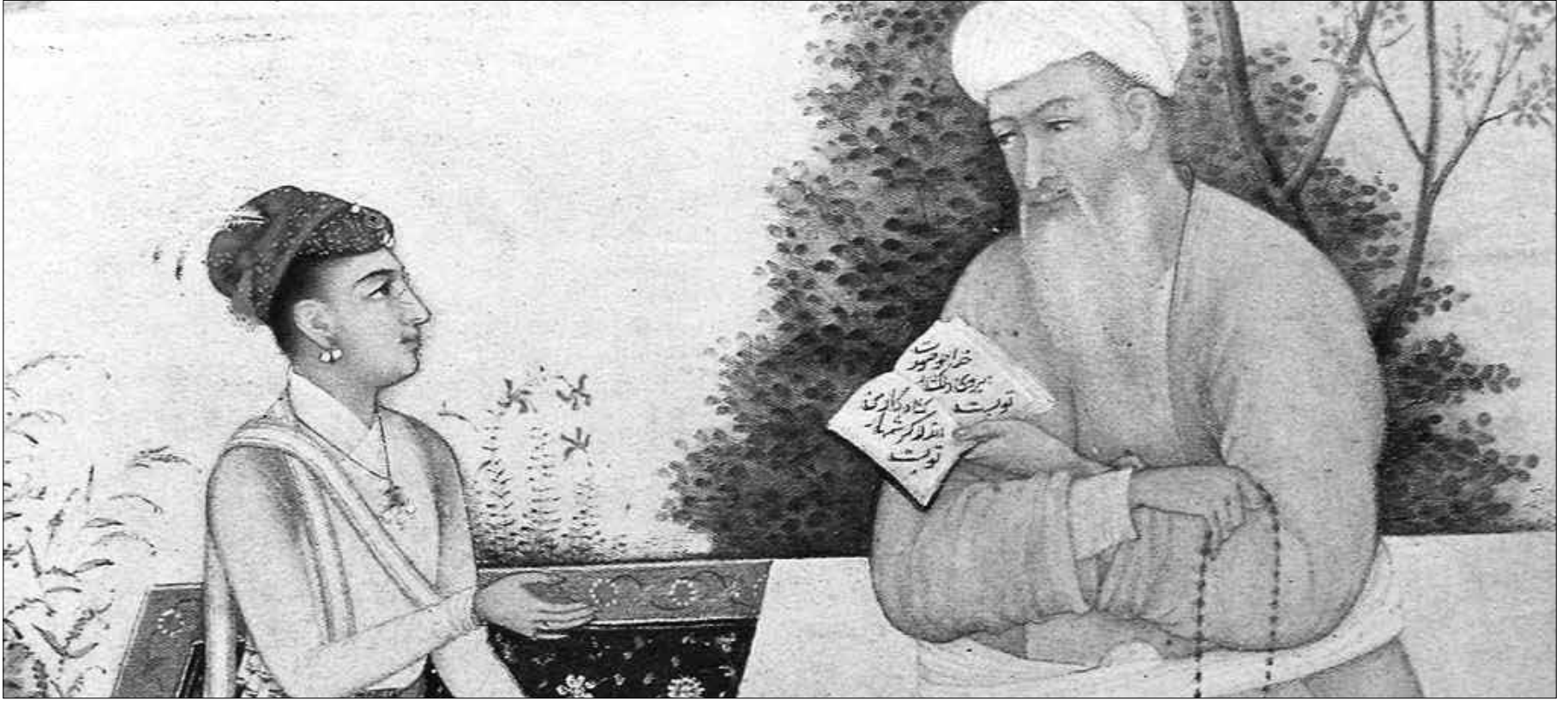
لقد كان بلاكويل نفسه مستشاراً لجورج بوش الابن في مسألة العراق، وخدم كمبعوث رئاسي إلى العراق، وكان مسؤولاً بشكل حاسم عن خصخصة نفط العراق. أشار بلاكويل وهاريس في كتابهما بأنه منذ أربعين عاماً كانت معظم التدفقات الاقتصادية العابرة للحدود ذات أساس تجاري، بينما باتت اليوم ذات أساس تمويلي، وهو ما يسمح للولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة وشركاتهم باعتراض هائل لمثل هذه التدفقات، لتمثل بذلك: «رأسماليات رأس المال». ووفقاً لبلاكويل وهاريس فإنّ الهدف الرئيس للحرب الجغرافية-الاقتصادية يجب أن يكون الصين، وذلك تبعاً للقروض السخية التي تقدمها لفنزويلا مقابل النفط. وعلى ذلك فإنّ مهاجمة فنزويلا التي تعتبر حليفة اقتصادية للصين هي جزء من الإستراتيجية طويلة المدى لتقويض الصين من الناحية الجغرافية-الاقتصادية، إضافة إلى تدعيم سيطرة الولايات المتحدة على فنزويلا ونفطها وسحق أية فكرة نجاح للاشتراكية.

خصخصة النفط الفنزولي

قامت إيمي مايرز جافي، وهي من زملاء مركز غرينبرغ للجغرافيا-الاقتصادية، بأخذ دور في كتابة وثائق سياسات مجلس العلاقات الخارجية المتعلقة بخصخصة النفط

مفتاح نجاح
الانقلاب الفنزويلي
بحسب الأمريكيين
سيكون في
الإجراءات الأمريكية
لخصخصة النفط
الفنزويلي

التصوف بين اليوم والأمس



منذ أواخر العصور الوسطى وحتى يومنا هذا، باتت الصوفية مقتصرة على كونها حركة طائفية مفرغة من مضمونها الفلسفي، وهي بذلك تؤدي دوراً تاريخياً للقوى الحية في المجتمع، وبما يصب في مصلحة القوى ذات الامتيازات والتي تسعى إلى الحفاظ عليه.

■ سلاف محمد صالح

نحاول في مقالنا اليوم تسليط الضوء على ظروف نشوء الصوفية كحركة ذات إيديولوجيا معارضة لإيديولوجيات السلطات القائمة في العصور العربية الإسلامية، وبما يعيد إليها مكانها الأصيل في التراث العربي الإسلامي:

نشأ الزهد في القرن الهجري الأول وكان احتجاجاً سياسياً اجتماعياً من قبل رجال بارزين على أطراف الصراع السياسي

-1-

ينبغي لدى البحث في الصوفية وضعها في إطارها التاريخي المحدد زمنياً ومكانياً لنشوتها وأسبابه وتطورها اللاحق. وينطلب ذلك البحث في العلاقة بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي المحددين في تلك الفترة، وعقد الصلة بينهما.

ويمكن ملاحظة: أن العصور الأولى لظهور الإسلام من حيث كونه ديناً وعقداً اجتماعياً جديداً يحقق التوافق بين الميتافيزيقية والواقع المادي لم تشهد ظهور أي شكل من أشكال التيارات الفكرية المستقلة بالمعنى الإيديولوجي عن الظروف الهائلة التاريخية التي تعتمل في مجتمع بناءه الاجتماعية والسياسية. وتحدد الإسلام في الجانب الميتافيزيقي منه بالتوحيد وشريعته كقانون وحيد للمجتمع الجديد الموحد للتو، وسلطته هي السلطة الوحيدة. أما في الجانب المادي فتحدد بضرورة التنظيم الاجتماعي القائم على احترام العمل الفعال..

-2-

يمكن القول: إن اتجاهات التطور

العام ظلت فطرية حتى حُسم الصراع الديموي لصالح سلطة سياسية تعبر عن مصالح الفئة المؤهلة اقتصادياً للسيطرة الاقتصادية الاجتماعية، وضرورات هذا الحسم لجهة الحاجة إلى تطوير وإرساء تنظيم سياسي إداري مالي يراعي مصالح هذه الفئة، لتتشكل بناءً عليه «الدولة الأموية»، أو «دولة الخلافة» التي احتكرت السلطة فيها تمثيل الدين محددةً بذلك علاقتها بالمجتمع لجهة عدم القابلية للاعتراض عليها ورفضها، مشكّلةً بذلك سلطة استبدادية مطلقة، إضافةً إلى اعتمادها الشريعة والنصوص، وما يمثل فيها التوحيد من ركن أساسي استمد منه الخليفة أو حديته المطلقة وتنزيهه عن العامة.

ويمكن هنا تلمس نشوء مواقف تعبر عن رأي سلبي تجاه هذا الصراع، واتخذ هذا الموقف ما أطلق عليه: الزهد.

-3-

نشأ الزهد إذاً في القرن الهجري الأول وكان احتجاجاً سياسياً اجتماعياً من قبل رجال بارزين، مثل: «سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبى مولى النبي...» على جميع أطراف الصراع السياسي. فاعتزلوا حلبة هذا الصراع منذ موقعتي الجمل وصفين. وانسحب الاعتزال السياسي اعتزالاً اجتماعياً متخذاً طابعه الديني الصّرف في التحول إلى العبادة. وكان من الطبيعي أن يجد هذا الموقف السياسي الاجتماعي موقفه الفكري مؤسساً لثقافتهم التي وُضعت في مجرى الثقافة العام الجاري تشكيلها. ونجد أن أهم ما خرجوا به في محاولاتهم لصياغة موقفهم الفكري، هو: الاجتهاد في تفسير النصوص الدينية، وهو ما شكل النوى الأولى لطرائق التأويل المستخدمة من الصوفيين وأهل الفرق الأخرى.

-4-

في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، ومع تعدد وتعدد أشكال الصراع والتناقضات الاجتماعية، بدأ الزهد يأخذ بُعداً إيديولوجياً، حيث جرى تحول في المجرى الاعتزالي الاجتماعي للزهد وانخرطوا في حقل النشاط الاجتماعي أمثال: «داود الطائي والفضيل بن عياض...» غير أن التحول الأساسي حدث مع اتباع الخراسانيين المنتمين إلى فئات ثرية غير شعبية لطرق التزهد، أمثال: «إبراهيم بن الأدهم وعبد الله بن المبارك وشقيق البلخي...»، والجدير ذكره، أنهم استمدوا عقائدهم من المذاهب والعقائد الخراسانية في بلاد فارس ولا سيما الغنوسية، وقد عارضوا دولة الخلافة على أسس قومية ثم اجتماعية سياسية، وقد أحدثوا تغييراً جوهرياً في مفاهيم الزهد اتصلت بالتقليل من دور العبادة، وإعلاء شأن «المعرفة»، وعدم الإشراف، وهو ما نحى الأسس المحددة للزهد من العزل والعبادة جانباً أمام إعلاء الدور الفاعل في المجتمع إلى مركز «خطر الشأن يعلو مركز الخلفاء والملوك ليوازي مكانات أعلى» لاعتبارهم الزهاد ملوكاً.

يضاف إلى ذلك، تطوراً آخران مستمدان من البيئة العربية الإسلامية تجلياً في ظاهرتي «الحب الإلهي» بشخص رابعة العدوية، و«المعرفة» بمفهومها الصوفي بشخص معروف الكرخي الذي نُسب إليه فوزه بالكشف الصوفي أو العلم الذاتي. في هذه المرحلة أخذ الزهد بالتحرك تجاه التصوف الفلسفي، أو ما يمكن أن يطلق عليه «النزعة التصوفية».

-5-

مع القرن الهجري الثالث، تحول الزهد من ظاهرة تعبر عن موقف سياسي اجتماعي إلى التصوف ذي الحامل الإيديولوجي متخذاً أبعاده الاجتماعية أولاً: المتناسبة مع الوعي الاجتماعي التي بلغها المجتمع في تلك

الفترة، وأبعاده الفكرية. ثانياً: والتي باتت تمثل جزءاً «عضوياً في بنية الإيديولوجيا المعارضة لإيديولوجية دولة الخلافة المستبدية». إذ صاغ المفكرون الإسلاميون - وإن عفواً- إيديولوجيا تواجه إيديولوجيا الدولة القائمة في حينه ضمن ظروف تلاقي فيها الوعي الاجتماعي بالقاعدة المادية المتطورة. وشكلت هذه الإيديولوجيا شكلاً من أشكال الصراع متعدد الأوجه والمتناسب مع تعقيد الدولة في حينه.

وقد تمحورت الأسس الإيديولوجية للتصوف ب:

أولاً: نظرية المعرفة التي وانطلقت كإيديولوجية السلطة من وحدانية الخالق، غير أنها هدمت تمثيل السلطة لعلاقة الإنسان بالخالق حين أقامت من خلال المعرفة القلبية الصلة المباشرة بين الإنسان والخالق، كما رفعت شأن أهل الولاية العارفين قلبياً بسبب قدرتهم على خرق القوانين الطبيعية، وساووهم بالمقامات الأخرى. وقد عنى هذا الهدم انكشاف الستار بين الإنسان - الحاكم والإنسان - المجتمع. أضف إلى أنه أدى إلى نفي الجبرية عن الإنسان.

ثانياً: التأويل وفكرة الظاهر والباطن التي من خلالها تخطت «شريعة الدولة الرسمية» ونصوصها «الظاهرة-الصريحة» كأداة لتسلطها. فنقذت إلى «باطن الشريعة» ونقذت «وحدة الحقيقة الدينية» التي تدعيها السلطة. وهو ما يعني: «رفض الشريعة التي تتعامل بها الإيديولوجيا الرسمية».

وعلى ذلك، مثل التصوف في جوهر إيديولوجيته رفضاً للنظام الاجتماعي الذي تدعي الدولة الخلافة تمثيلاً، وتقييمه وتحكمه. وهو ما يبيّن أن اضطهاد الصوفيين - وإن اتخذ طابعاً دينياً- كانت دوافعه إيديولوجية سياسية من السلطات الحاكمة في العصور العربية الإسلامية بشكل يناقض رعايته «كطريقة» شبه الرسمية اليوم!

مثل التصوف في جوهر إيديولوجيته رفضاً للنظام الاجتماعي الذي أدعت دولة الخلافة تمثيلاً وكان رفضاً بدوافع سياسية

عيد الفصح في التراث الشركسي

جاء في قاموس العربي الشركسي لمؤلفه عادل عبد السلام
لاش طبعة 2013 وفي الصفحة 487:

لؤي محمد

عيد الفصح طقس قديم كان الشركس يمارسونه في العهد الوثني قبل دخول المسيحية إلى ديارهم. وهو احتفال ديني يُقام في فصل الربيع. إذ كان للشركس القدماء أماكن للعبادة تقع في الخلاء والمروج أو الغابات، يحفظونها نظيفة ومحمية، لها قدسية وحرمة كبيرة تحمي العائدين بها من العقاب مهما كان جرمهم كما تقول الاسطورة. كان الشركس يصومون 48 يوماً قبل عيد الفصح. يمتنعون عن أكل اللحوم وغيرها. ويخرجون في يوم الفصح إلى مكان العبادة حاملين الأطعمة الشهية، ومرتين أجمل الحلل النظيفة. يبدأ الاحتفال بالتوسل والدعاء لشجرة الرب حيث يؤتى برأس بقرة أو ثور إلى قاعدة الشجرة. وتذبح الأضحية في مكان بعيد عن الشجرة، ثم يسلم جلدها، وتقطع في مكان غير مكان الذبح، ثم يطبخ لحمها في مكان آخر. كما تؤكل في موقع مغاير. أما العظام

فتطمر أسفل الشجرة وأصلها. وكان المحتفلون كلهم، ذكوراً وإناثاً، يعقدون حلقة رقص في دائرة مغلقة، يضع فيها الواحد يده على كتف الآخر مع الدوران «على الأغلب حول شجرة الرب» بانتظار نضج الطعام. وينشد الجميع الأغاني الخاصة بالمناسبة. ثم يجتمع الكل للطعام ويتبادلون كلمات المديح والدعاء والأنخاب. بعد ذلك يتابع الفتية أفراسهم وألعابهم بإشغال



مع أعياد قديمة وأخرى جديدة، مثل: أعياد السومريين وعيد أكيكو والأربعاء الأحمر، بينما يجمعها الفصح مع عيد البيض في روسيا وأوكرانيا. لم يعد الشركس يمارسون هذا الطقس اليوم، وتذكر الأخبار أن بعض بقايا هذا الطقس شوهدت في القرن التاسع عشر في جبال القفقاس. ولكنه يعيش اليوم في بقية أعياد الربيع الشرقية.

نار يقفزون حولها، ثم يركضون حاملين مشاعل من القش، يجوبون بها الحقول داعين الرب أن يمنحهم البركة والخصب. عرف الشركس احتفالات الربيع منذ القدم، تشابهت فيها طقوس الاحتفال بأعياد الربيع عند شعوب الشرق، فرقصة النار تشبه مثيلاتها في نوروز الكرد وترنيز الأرمن، وأفكار الربيع والخصب والديككات الشعبية تجمعها

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



سكوفيا، قرية الزيتون في الجولان المحتل. سميت بهذا الاسم بعد أن زارها السيد المسيح وشفى رجلاً كسياً من سكانها وأطلق عليها «الكسيح» وباللغة الآرامية تعني «سكوفيا». خاض سكانها معارك عديدة مع الكيان الصهيوني 1948-1967، ومنها معركة بحيرة طبريا المشهورة 1955. في الصورة معلمون في قرية سكوفيا في خمسينات القرن العشرين، من أرشيف فياض كريم فياض.



فنون تَوالف البيئة في درعا

نظّم معرض طلابي فني منوع لأعمال فنية مصنوعة من تَوالف ومخلفات البيئة في صالة المدرسة في ثانوية بنات المحطة في مدينة درعا، وتضمن المعرض 350 عملاً فنياً، بعضها مصنوع من أعمال الخشب والقش والقماش، إضافة إلى قطع فنية مصنوعة من البلاستيك وتَوالف البيئة، ولوحات رسم وُظفت بشكل فني لتستخدم كأدوات للزينة. صرح القائمون على المعرض لوسائل الإعلام: أن الهدف من المعرض هو إبراز المواهب الإبداعية وتنمية قدرات الطالبات والاستفادة من المخلفات البيئية والصناعية عبر إعادة تدوير الأشياء بشكل فني لتغدو عملاً فنياً.



عيد الأم في جبلة

شمل معرض الرسم الذي حمل عنوان «إلى أمي» في المركز الثقافي في مدينة جبلة على 80 لوحة لـ 37 رسماً من أعمار مختلفة بمناسبة عيد الأم. وصرح فنانون تشكيليون لوسائل الإعلام: إن الرسامين تراوحت أعمارهم من 5 إلى 29 عاماً، واستخدموا في لوحاتهم قلم الرصاص والباستيل والأكريليك والألوان الزيتية. نظّم المعرض بعد دورة تدريبية استمرت لمدة ثلاثة أشهر لتقديم لوحة لكل أم من رسم أبنائهن المشاركين في المعرض كهدية رمزية لها في عيدها. ورافق المعرض عزف على آلة الكمان للطفلة لين اسعيد.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 31/03/2019» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

التغيير ضمن «المعقول»



الأكثر تأثيراً في مجال العمل الاجتماعي الذي يجمع الناشطين.

من التغيير إلى تثبيت الواقع

النتيجة العامة، بالرغم من التعاطف الذي قد يتم حول قضايا فردية أو عامة محقة في مضمونها، هو تثبيت فكرة إمكانية حل أية قضية مهما كانت ضمن النظام القائم نفسه، إذا ما توفر لها الدعم الشعبي المناسب، والتعاطف الرسمي من قبل العقول «الخيرة» في البنية السياسية. هذا التأثير بالرغم من الكلام عنه بشكل عابر هو ما حصل ويحصل فعلاً ويومياً في الفضاء الفاعل للقوى النشطة على الشبكات، أو حتى في الأطر الاجتماعية كالجمعيات أو المؤسسات الاجتماعية، ودون أن نبالغ يمكن القول: إنه حاكم لعقل أغلب اليسار السياسي أيضاً، فبالرغم من وجود طرح تغيير النظام الرأسمالي لدى القوى السياسية اليسارية، فهو في الممارسة يتحول إلى تفكك يومي، وحدثي، يلاحق الحدث ليضع حوله موقفاً. مضافاً إلى ذلك أن هذا النشاط من خلال وصفه «نشاطاً» ومن يقوم به «ناشط» يعطي إرضاءً معنوياً للأهداف الكبرى والمعاني العميقة التي يحملها أي إنسان بأن يكون له تأثير في واقعه. وهنا تتكامل الحلقة، حيث إن تجاهل أغلب القوى الجذرية لتوحيد مجمل القضايا ضمن رؤية استبدال الرأسمالية، وخطاب يطرح هذه المستويات، ومنها الجانب المعنوي، يترك هوامش كبرى لكي تتحرك فيها الرأسمالية، وتساهم بكبح التكتل الشعبي حول مسألة استبدال الرأسمالية.

على صفحته الأولى رقماً يقول: إن عدد المشاركين في نشاط الموقع عبر العرائض هو حوالي 279 مليون شخص حول العالم. الرقم ليس بسيطاً إذا ما كان حقيقياً، فهو يعني أنه إلى جانب منظومة اللهو وقتل الفعالية التي يقوم بها فيسبوك الذي يضم نصف الكرة الأرضية تقريباً، هناك منظومات أخرى داعمة له كهذا الموقع، ولكن ضمن سياق آخر.

قضايا «منتصرة»

تحت عنوان: «قضايا منتصرة» و«نصر في كل يوم» يعرض الموقع القضايا التي حققت «انتصاراً» بعد جمع التواقيع اللازمة، وعليها التي وصل بعضها إلى ربع مليون توقيع على عريضة واحدة. من هذه القضايا مثلاً: قضية الشابتين الكنديتين اللتين وقعتا عريضة من أجل فرض الأكواب القابلة للتدوير على شركة المقاهي العالمي «ستاربكس»، فوافقت الشركة على تخصيص حوالي 10 ملايين دولار من أجل عملية الاستبدال تلك. قضية أخرى، تلك التي العريضة التي تم التوقيع عليها من أجل تغريم زوجين في ماليزيا أساءاً معاملة العاملة المنزلية وخضعا للعقاب القانوني الرسمي نتيجة لحملة التضامن الواسعة معها. وتتعدد القضايا بين الرياضة والقانون والفن والأكاديمية، ولكن فيها كلها يتحرك منطلق واحد، تفتيت الواقع وتحويل الانتباه من قضية أزمة بنوية في النظام إلى أزمات قابلة لـ «العلاج» والتغيير كما يطرح الموقع. والموقع مكتوب عنه في الصحافة العالمية أنه

وهذه الأدوات ضرورية من أجل مواجهة مناخ التغيير المتقدم في الغرب نفسه. فحتى لا تصل المواجهات المتفرقة التي يمكن أن تتلاقى مع الحراك السياسي في الغرب، هناك ضرورة لتحويل المعارك إلى مواجهات معزولة ومحصورة ضمن النظام نفسه، كي لا تكبر الدائرة المعتزلة والمتحركة في مواجهة النظام مباشرة. وخصوصاً أن التناقضات التي تنتج اليوم عن وصول الرأسمالية إلى حدودها التاريخية تطل جميع مستويات الحياة، والتي لا تدخل إلى حد الآن ضمن النضال السياسي المباشر والمرتبط غالباً بالمقولات الاقتصادية.

التغيير: موقع تعاوني

ضمن هذه الأدوات: موقع على الإنترنت يحمل اسم «التغيير» change.org. الموقع يهدف إلى «عمل مشترك مع صانعي السياسات من أجل تحسين وتحقيق تغيير في القضايا التي تهم الناس العاديين» كما يطرح الموقع. وذلك من خلال قدرة أي شخص على تأسيس عريضة لجمع التواقيع من أجل تقديمها إلى الجهات المختصة حول قضية ما. والموقع متوفر بعدة لغات واسعة الاستخدام كالإنكليزية والصينية والروسية والفرنسية والإسبانية، ما عدا العربية، ربما لكونه مطروحاً لمجتمعات محددة لا زالت هذه الأدوات قادرة فيها على كبح وتشويه تقدم فكر التغيير المواجه للرأسمالية ككل. الموقع غير الربحي طبعاً، والذي يطلب مساعدة المتطوعين والمبتدئين، يقدم

إن التوازن الدولي الجديد الذي هو تعبير عن ضرورة الصراع مع الإمبريالية وعلاقتها، يضع كوابح عسكرية وسياسية واقتصادية أمام الأدوات الإمبريالية للهروب من الأزمة كالحرب والفوضى والحروب الاقتصادية والتحفيز على الأصول والأموال. هذه الكوابح وإن كانت لا تعني حلاً جذرياً لأزمة النظام الرأسمالي العالمي، بل هي من جهة تعني: أن هناك حلاً غير التدمير والفوضى لها أرضية أقوى، محمولة من قبل القوى المتضررة نفسها، ومن جهة أخرى هناك ضرورة للرأسمالية العالمية لكي تتلاءم مع هذا الواقع لناحية تطوير أدواتها، دون أن تتخلى عن أدواتها المكبوحة أساساً.

محمد المعوش

ومن هذه الأدوات ما درجت الرأسمالية على استخدامه في العقود الماضية، أي: استخدام لغة التغيير والسلام والتحديث والتطوير ودعم الطاقات، من خلال مؤسساتها الأكاديمية والاختصاصات الجديدة التي أفرزتها الليبرالية، أو من خلال الجمعيات غير الحكومية التي كانت المكافئ النقيض للعمل السياسي الاجتماعي، وغير ذلك من الأدوات الشبيهة المدعومة بحرب ثقافية فكرية من أجل ضرب المفاهيم حول طبيعة الصراع الفعلي، وتفتيت القضايا، والجوهر كله يكمن في أن الرأسمالية اضطرت تحت ضغط الواقع لكي تعترف بمفردات لغة التغيير والتطوير ودعم الطاقات «الشابة منها» والبحث العلمي، ولكن على أرضيتها هي: أن يبقى النقاش والتغيير هو ضمن المنظومة الرأسمالية نفسها، لا عبر تجاوزها.



يصور البعض أن التغيير يأتي مع التعاطف المحقة بتوفر الدعم الشعبي والدعم الرسمي من قبل العقول الخيرة في البنية السياسية